التخلف والتنمية

دكتور
محمد خليل برعي
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

دكتور
على حافظ منصور
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

توزيع
دار الثقافة العربية

١٩٩٠

التخلف والتنمية

دكتور
محمد خليل برعي
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

دكتور
على حافظ منصور
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

توزيع
دار الثقافة العربية

١٩٩٠



تقديــــــم

لقد أصبح موضوع التخلف والتنمية من الموضوعات التى تهــــم الكافة ، متخصصين وغير متخصصين ، اذ لو أخذنا فى العتبـــار أن الفقر نسبى ، وأن الفرد أو المجتمع لا يعتبر نفسه فقيرا الا اذا ما أحس بذلك ، فان الصحوة التى انتابت شعوب الدول المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية قد اشعرتها بفقرها وتخلفها ، وازداد هذا الشعور بعد حصولها على استقلالها ، ومن ثم عملت جاهدة لتنميــــــة اقتصادياتها والارتقاء بمستوى معيشتها .

وفى هذا الكتيب يتعرض المؤلفان لموضوع التخلف ، والتنميـــة على اعتبار أن العلم به أحق بخريجى الجامعه مهما تكن تخصصاتهم . وقد صيغ الكتاب بأسلوب مبسط ، وقام الدكتور محمد خليا برعـــى بكتابة الفصلين الاول والثانى ، وقام الدكتور على حافظ منصـــور بكتابة بقية فصولــــه .

وانــا اذ نرجوا أن نكون وفقنا فى عرض هذا الموضـــــوع باسلوب يفيد القارئ . فاننا ندعوا الله أن يفوق مصرنا الحبيبة لتحقيق ما تصبو اليه من تقدم ورقـــى .

المؤلفان

القاهرة فى يناير ١٩٩٠

المحتويات

الفصـــل الاول

مفهـــــوم التخلـــــــف

قد يكون من المفيد قبل أن نبدأ بالتعرف على مفهـــــــوم التنمية الاقتصادية أن نأخذ فكرة سريعة عن مفهوم التخلـــــــف الاقتصادى ، وأن نفرق بين عدد من المصطلحات التى يشيع استخدامها بين العامة وبين المتخصصين ٠ والتى قد تستخدم أحيانا كأنهـــــا مترادفات،كتعبيرى الدول الفقيرة والدول المتخلفة ، وتعبيرى الدول الغنية والدول المتقدمة ٠ وكتعبيرى الدول النامية أو الآخذة فـى النمو ودول العالم الثالث ٠ مثل هذه التعبيرات قد تحتاج الى بعــض التحديد حتى يمكن التفرقة بينها ٠

الدول الفقيرة والدول الغنيـــــة

تنقسم دول العالم فيما بينها من حيث مستوى المعيشة الـــذى يتمتع بها أفرادها ٠ فهناك دول تتوافر فيها السلع والخدمات ، الضرورية منها والكمالية ، ويحصل أفرادها على دخول مرتفعـــــة تمكنهم من اشباع الجزء الاكبر من حاجاتهم ، وتتوافر فيها فــرص العمل للقادرين عليه والراغبين فيه ، وبالتالى تنحصر البطالة فيهـا فى اعداد محدودة قد تفرض عليهم البطالة نتيجة لتغيرات فـــى العلاقات الاقتصادية كتحول الطلب من سلع الى أخرى أو تغير فـــى فنون الانتاج أو نتيجة لعوامل عارضة قد تقصر أو تطول ، وحتـى هؤلاء فى مثل هذه الدول يجدون بعض الانظمة والمؤسسات التى تخفـــف

عدم عبء البطالة كالاعانات والتأمينات الاجتماعية ، وهذه الدول هى ما يطلق عليها اسم الدول الغنية [1] ، وكمثال لها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا واليابان والسعودية والكويت ، وهى دول يتمتع فيها الافراد بمستوى معيشة مرتفع ولا يعانون الا من مشاكل الرفاهية ، الا ما ندر .

بينما نجد أن هناك دول أخرى تعانى من نقص فى السلع الضرورية ونقص شديد فى السلع الكيمالية ، ولا تتوافر فيها الخدمات الاساسية كالتعليم والرعاية الصحية والسكن ونظافة البيئة ، ناهيك عن الخدمات الترفيهية الاخرى . وتنخفض فيها الدخول الى مستويات لا تمكن الافراد من اشباع جزء كبير من حاجاتهم الاساسية ، كما تشح فيها فرص العمل وتشيع البطالة بصورها المختلفة الاجبارية منها والاختيارية ، المقنعة منها والصريحة ، كما تفتقر مثل هذه الدول الى نظم أو مؤسسات تخفف عن العاطلين عبء البطالة وفقدان الدخل ، وحتى ان وجدت مثل هذه النظم فان ما تقدمه من اعانات أو تأمينات تكون من الانخفاض بحيث لا تقيم أود العاطلين أو تفى بأمس احتياجاتهم . وهذه الدول هى التى يطلق عليها اسم الدول الفقيرة [2] ، وكمثال لها الهند ومصر وتشاد والسنغال . وهذه الدول ينخفض فيها مستوى المعيشة وتنخفض الدخول ، الا ما ندر .

---

(١) Rich Countries

(٢) Poor Countries

من ذلك نرى أن معيار التفرقة بين الدول الغنية والـدول الفقيرة هو متوسط دخل الفرد أو الاسرة ، أو مستوى المعيشة الـذى يتمثل فى متوسط ما يمكن للفرد أن يشتريه من سلع وخدمات .

الدول المتقدمة والدول النامية

اذا ما نظرنا الى مجموعة الدول الغنية ، فاننا نلاحظ أن هناك بعض الفروق الجوهرية فيما بينها ، اذ أننا نجد أن بعض هذه الدول مثل الولايات المتحدة وانجلترا واليابان تتمتع بمستوى عال من الدخل نتيجة لنشاطها الاقتصادى ، أى نتيجة للتفاعل الدائم والمستمر لعوامل الانتاج ، بحيث يكون لها القدرة على خلق تيار من السلع والخدمات التى تمكنها من الاستهلاك الكبير ووجود فائض للتصدير يمكنها من استيراد بعض السلع التى قد لا تكون ظروفها مناسبة لانتاجها . كما تتسم هذه الدول بمجموعة من الصفات التى تميزها عن غيرها كارتفاع مستوى التعليم وارتفاع مستوى الصحة والتوازن بين قطاعاتها الانتاجية واعتمادها على عوامل داخلية تضمن لها الاستقرار الاقتصادى وعدم التبعية أو الاعتماد الكبير على الغير ، ومثل هذه الدول هى التى تسمى بالدول المتقدمة [1] . على حين نجد أن بعض الدول الاخرى مثل السعودية والكويت ، وان كانت تنتمى الى مجموعة الدول الغنية ، الا أن المستوى المرتفع من المعيشة الذى تتمتع به يكون نتيجة لعوامل قد لا يكون لها دخل فيها ، كظهور البترول بها وارتفاع أسعاره ، ومن ثم

---

(١) Developed countries

فان هذه الدول فى غناها لا تعتمد على نشاط اقتصادى تمارسه بقدر ما تعتمد على عوامل قدرية قد تكون دائمة وقد تكون مؤقتة ، وبناء على ذلك فان مثل هذه الدول ، وان كانت تنتمى الى الدول الغنية ، الا أنها تعانى من انخفاض مستوى التعليم والثقافة ، وقدتعانى من انخفاض المستوى الصحى ، كما تتصف اقتصادياتها بعدم الاستقرار نتيجة لاعتمادها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع التى تنتجها وتصدرها للخارج ، وقد تتركز صادراتها فى دولة واحدة أو عدد قليل من الدول مما يجعلها معتمدة على الغير ، ومثل هذه الدول تعتبر فى مرحلة النمو أو تحاول أن تنمى من هيكلها الاقتصادى وبالتالى فانها تدخل ضمن ما يسمى بالدول النامية ، أو الدول الاخذة فى النمو (١) .

<u>الدول النامية والدول المتخلفة</u>

اذا ما أخذنا فى الاعتبار مجموعة الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض ، فاننا نجد أن بعض هذه الدول ، كمصر والهند ، لم تستسلم لفقرها ، ولكنها تبذل الجهد الكبير لتحسين أوضاعها الاقتصادية واحداث تغييرات دائمة ومستمرة فى هياكلها الاقتصادية واحداث زيادات متتالية ومستمرة فى الدخل القومى أو الناتج القومى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية بحيث يتزايد فيها نصيب الفرد من الدخل سنة بعد أخرى . وقد يتم ذلك عن طريق خطط قومية شاملة كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ، أو خطط جزئية كما هو الحال

---

(١) Developing Countries

فى دول الاقتصاد المختلط أو خطط تأشيرية كما هو الحال فـــى دول الاقتصاد الحر . ومثل هذه الدول تدخل أيضا ضمن الدول النامية أو الاخذة فى النمو . بينما نجد أن دول أخرى مثل تشاد أو جيبوتى قد استسلمت للفقر ، ولا تبذل محاولات جادة ,ومؤثرة لتغييـــــــــر أوضاعها الاقتصادية ، .أو أن استثماراتها لا تكون بالدرجة التـــى تكفل أن يزيد دخلها القومى بمعدل أكبر من معدل نمو السكـــــان وبالتالى فان نصيب الفرد من الدخل فيها يتناقص سنة بعد أخـــرى ، بحيث تتردى فى دائرة الفقر ، ومثل هذه الدول يعانى سكانها مـن كثير من المشكلات الاقتصادية ، كتخلف البنية الاساسية وعدم اتزان هيكلها الاقتصادى ، وانخفاض مستوى الدخل والادخار والاستثمـــار ، وانخفاض مستوى التعليم والصحة والخدمات الاساسية ، وعدم توافـــر السلع الضرورية منها والكمالية ، واعتمادها على الغير لسد الفجوة بين الاستهلاك والانتاج وبين الصادرات والواردات ، وزيـــــــــــادة مديونيتها الخارجية والداخلية ، الى غير ذلك من صفات ـ ســـــوف تأتى ذكرها بالتفصيل فيما بعد ـ تبقى على فقرها وتضع أمامهـا الكثر من العقبات التى تحد من قدرتها على التنمية ، وهذه الـــدول هى ما يطلق عليها اسم الدول المتخلفة [١] .

مما سبق نخرج بنتيجة هامة ، وهى أن مفهوم التخلف يختلف بعض الشئ عن مفهوم الفقر ، فالتخلف حالة لا يكون فيها المجتمع فـى حالة فقر فحسب ، ولكن تكون هناك ظروف تبقى على وضع الفقر فيه .

---

(١) Under - developed Countries

تخلف انما يعنى أن يكون متوسط دخل الفرد منخفض ، وما ينتج عن ذلك من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار مما يؤثر على نمو الانتاج والدخل ، وما ينتج عن ذلك أيضا من انخفاض مستوى التعليم والصحة ، مما يؤثر على كفاءة العامل وانتاجيته .

كما يعنى التخلف أيضا أن يكون الجهاز الانتاجى غير قادر على اشباع حاجاته مما ينتج عنه أن تكون واردات المجتمع أكثر من صادراته وبالتالى يعانى ميزان مدفوعاته من عجز مستمر يوقع المجتمع فى براثن المديونية التى تتراكم سنة بعد أخرى ، بحيث تكون أقساط هذه الديون وفوائدها عبء ثقيل يتحمله الاقتصاد المتخلف ويقيد من حركته فى الحاضر والمستقبل .

كما تتصف اقتصاديات الدول المتخلفة بتخلف الفن الانتاجى واستخدامها لأساليب انتاجية غير متطورة ، واعتمادها على نشاط اقتصادى رئيسى واحد أو عدد قليل من الانشطة يكون انتاجها موجه بصفة أساسية للتصدير للخارج ، ومن ثم فانها تكون تابعة للدول الاخرى المتقدمة ، بحيث تتعرض اقتصادياتها لهزات وأزمات قد تكون عنيفة ، ولا يكون لها دخل فيها ، بل ويصعب عليها التحكم فى أسبابها ومسارها وآثارها .

كما نجد أن سكان الدول المتخلفة يتصفون ببعض الصفات التى تبقى على تخلفهم كارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات، وشيوع السلوك الاستهلاكى الذى يتصف بالمظهرية ، والاستسلام للواقع وعدم الرغبة فى التغيير ، وبالتالى فان معظم المدخرات القليلة التى

تتحقق في مثل هذه الدول قد تكتنز ، والقليل منها الذى يوجه الى الاستثمار ينصب على تلك الاستثمارات غير المنتجة ذات الطبيعة المضاربية كشراء الاراضى والعقارات والحلى .

وبصفة عامة فاننا حتى يمكن أن نتعرف بصورة أوضح على خصائص الدول المتخلفة وعلى الاوضاع التى تبقى على تخلفها فاننا نحتاج الى دراسة أكثر تفصيلا ، وهذا هو ما سوف نقوم به فى الفصل التالى .

(الفصل الثانــى)

خصائــص الدول المتخلفـــة

على الرغم من أن الدول المتخلفة تتباين فيما بينها من حيث خصائصها ومعدل النشاط فيها . الا أنه يلاحظ أن هناك بعض الخصائص المشتركة بين هذه الدول . ولا يعنى وصف تلك الدول بهذه الخصائــص أنها تتوافر فيها جميعا بنفس الدرجة ، وانما يعنى أن أى دولـــة متخلفة تتصف بمعظم هذه الصفات من ناحية ، وأن هذه الصفات قــد تختلف من دولة الى أخرى من حيث درجتها من ناحية ثانية .

وقد يكون من المناسب هنا ، وقبل أن نناقش خصائص الـــدول المتخلفة ، أن نقوم بتقسيم تلك الخصائص الى مجموعات ، وعلى وجه التحديد يمكن تقسيمها الى :

١ ـ خصائص اقتصاديــــة .

٢ ـ خصائص اجتماعيــــة .

٣ ـ خصائص ديموجرافيــــة .

٤ ـ خصائص سياســــة .

ولا يعنى هذا التقسيم بطبيعة الحال وجود حدود فاصلــــة واضحة بين هذه المجموعات من الخصائص اذ أنها تتداخل فيما بينها بحيث قد يصعب الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعــــى . فنجد أن الخصائص الديموجرافية ما هى فى الواقع الا صفــــات

اجتماعية ، ولكننا نناقشها هنا كعنصر منفصل لما لها من أهمية وتأثير على الاوضاع الاقتصادية فى الدول عامة . وسوف نناقش هنا بقدر من التفصيل كل مجموعة من هذه المجموعات .

أولا : الخصائص الاقتصادية :

١ - عدم تناسب عوامل الانتاج :

لعل من أهم العوامل التى تؤدى الى ارتفاع أو تدنى النشاط الاقتصادى فى أى مجتمع من المجتمعات هو مدى توافر عوامل الانتاج من عمل وموارد طبيعية ورأسمال وتنظيم . ومن الملاحظ أن هذه العناصر ، وان كانت موجودة فى جميع الدول ، الا أن قدرتها أو وفرتها النسبية تختلف من دولة الى أخرى ، وحيث أن العملية الانتاجية تتطلب بالضرورة تضافر هذه العناصر بنسب معينة ، فان أى اختلال كبير فى التناسب بين هذه العوامل من شأنه أن يخل بالعملية الانتاجية ، فنجد مثلا أن بعض الدول ، كمصر والهند ، على الرغم من توافر عنصر العمل فيهما ، الا أنها تفتقر بشكل واضح الى بقية العناصر الاخرى ، وبصفة خاصة عنصر رأس المال ، كما أن دول أخرى ، كالسودان ، تتوافر فيها الموارد الطبيعية بينما لا يوجد لديها من العمالة الفنية ومن رأس المال ما يمكنها من استغلال هذه الموارد ، بينما دول ثالثة ، كلبيا ، قد يكون لديها من رأس المال ما لا يمكن لمواردها الطبيعية المحدودة أن تستغله . وهكذا نجد أن كل الدول المتخلفة ومعظم الدول النامية تعانى من قصور فى أحد أو بعض عوامل الانتاج وبصفة خاصة عنصر رأس المال ،

ولعل القصور فى هذا العنصر يعتبر أساس المشكلة بالنسبة للدول المتخلفة ، وذلك لما نعرفه عن طبيعة رأس المال من كونه بديل للعمل وبديل للموارد الطبيعية فى نفس الوقت ، بحيث نجد أن بعض الدول ، كاليابان ، استطاعت أن تنمى اقتصادياتها وترقى الى مصاف الدول المتقدمة ، على الرغم من افتقارها الشديد للموارد الطبيعية وذلك باستخدامها المكثف لرأس المال فى العملية الانتاجية .

٢ - تخلف البنية الاساسية :

من المعروف أن تكلفة انتاج أى سلعة من السلع انما تتوقف على حجم الانتاج من ناحية ، وعلى حجم المشروع من ناحية ثانية ، وعلى موقع المشروع من ناحية ثالثة ، فقرب أو بعد المشروع عن طرق النقل والمواصلات ، وبعده أو قربه من الاسواق أو مصادر الخامات والطاقة ، كل هذه العوامل لها تأثير على تكلفة الانتاج لما تخلقه من وفورات خارجية يتمتع بها المشروع . والوفورات الخارجية التى تتحقق لأى مشروع انما تتوقف على طبيعة البنية الاساسية المتمثلة فى وسائل النقل والمواصلات ومحطات توليد القوى الكهربائية والموانى والمطارات ووجود المؤسسات التمويلية ومراكز البحوث والمعاهد التدريبية الى آخر هذه المشروعات . ومن المعروف أن اقامة بنية أساسية متكاملة يحتاج الى استثمارات ضخمة ، وهذه الاستثمارات لا تعطى عائدا مباشر ، كما أن عائدها غير المباشر لا يكون الا فى الاجل الطويل ، ولذلك فان امكانيات الدول المتخلفة على اقامة مثل هذه المشروعات تكون ضعيفة مما يجعلها تفتقر

بشدة الى بنية أساسية متكاملة • ومن شأن ذلك أن يعوق عملية التنمية الاقتصادية ، أو أن يجعل هذه العملية ذات تكلفة مرتفعة جدا فى مراحلها الاولى ، وذات عائد منخفض فى الاجل القصير •

٣ - تخلف الفن الانتاجى :

نتيجة لافتقار الدول المتخلفة لرأس المال ، فان الانتاج فيها يتم بالاستخدام الكمثف للعمل ، ونتيجة لافتقار الدول لمشروعات البنية الاساسية فان الوحدات الانتاجية فيها عادة ما تكون صغيرة الحجم ومتناثرة ، أو بتعبير آخر ، يكون الفن الانتاجى المستخدم فيها متخلفا ، بحيث نجد أن النشاط الانتاجي في معظم المجالات يعتمد على الانتاج اليدوى أكثر من اعتماده على الانتاج الآلى ، ويأخذ شكل وحدات انتاجية صغيرة الحجم وبالتالى لا يستفيد من الوفورات الخارجية أو الداخلية التى تتمتع بها الوحدات الانتاجية فى الدول المتقدمة والتى تعتمد فى انتاجها على تكنولوجيا متطورة • ولا يقتصر مثل هذا الوضع على النشاط الصناعى فحسب ، ولكنه يمتد ليشمل الانشطة الانتاجية الاخرى من زراعة وتجارة ونقل ومواصلات ، ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى تلك الانشطة التى تعتمد على استثمارات أجنبية ، والتى يكون نشاطها موجها لانتاج سلع للتصدير للخارج ، ومثل هذه الانشطة عادة ما تكون معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى ، بحيث يمكن القول أن الدول المتخلفة تتصف اقتصادياتها بالازدواجية ، بمعنى وجود قطاعين احداهما متخلف والآخر متقدم وكلاهما معزول عن الآخر تماما •

٤ - انخفاض الدخل :

فى ظل الفن الانتاجى المتخلف تكون انتاجية العامل منخفضة ، وبما أن الاجر يتوقف على الانتاجية ، فان أجور العمال تكون بدورها منخفضة . كذلك نجد أن تكلفة الانتاج تكون مرتفعة والطلب المحلى على المنتجات منخفض مما يؤثر تأثيرا واضحا على معدلات الربح فيجعلها دون المستوى السائد فى الدول المتقدمة . كذلك يؤدى سوء استغلال الموارد الطبيعية من ناحية ، وانخفاض الطلب على منتجاتها من ناحية أخرى الى انخفاض الريع أو الايجار . من ذلك نخرج بأن التخلف انما يؤدى الى انخفاض عوائد عوامل الانتاج ، وبالتالى انخفاض الدخل الوقمى والدخل الفردى . وانخفاض الدخل لا يصيب فقط الافراد والمؤسسات الخاصة ، بل يصيب أيضا الحكومات ، حيث تقل ايراداتها من الضرائب والرسوم مما يحد من قدرتها على تقديم خدمات كافية للمجتمع أو اقامة مشروعات البنية الاساسية والمرافق العامة ، مما يعتبر من العوامل المبقية على التخلف .

٥ - انخفاض الادخار :

لئن كان حجم المدخرات بالنسبة للاشخاص المختلفين يتوقف على عوامل ذاتية ، كأن يكون الشخص مسرفا بطبعه أو حريصا بطبعه أو بخيلا بطبعه ، الا أن حجم المدخرات بالنسبة لأى فرد ، مهما تكن طبيعته انما يتوقف على حجم الدخل المتاح له ، فعند المستويات المنخفضة من الدخل يهتم الفرد باشباع حاجاته الضرورية أولا ، وقد لا يعطى اهتماما للادخار حيث تكون المنفعة الحدية للانفاق الحاضر

أعلى بكثير من المنفعة الحدية للانفاق فى المستقبل ، ولكن مع كل زيادة فى الدخل فانه يوجه نسبه أكبر من هذه الزيادة الى الادخار ونسبة أقل الى الاستهلاك ، بحيث نجد أن الطبقات الفقيرة تحتفظ بنسبة قليله من دخلها على شكل مدخرات بينما تحتفظ الطبقات الغنية بنسبة أكبر من دخلها فى صورة مدخرات . وما ينطبق على الافراد ينطبق أيضا على المجتمعات ، فالدول المتخلفة ، نتيجة لانخفاض دخلها وعدم قدرتها على اشباع حاجاتها الاساسية ، تكون مدخراتها منخفضة ، بل أنه يمكن القول أن هذه المدخرات تكون من القلة بحيث لا تكفى لتحقيق الاستثمارات اللازمة للابقاء على مستوى انتاجها .

٦ - <u>انخفاض الاستثمار :</u>

حيث أن التكوين الرأسمالى ، أو الاستثمار ، يتطلب بالضرورة أن يقوم المجتمع باقتطاع جزء من انتاجه الجارى وحجزه عن تيار الاستهلاك ، وهذا هو ما يسمى بالادخار بمعناه الحقيقى ، وحيث أن معدل الادخار فى المجتمعات المتخلفة منخفض ، فان معدل الاستثمار بدوره يكون منخفضا . ويرجع الانخفاض فى معدل الاستثمار ، بالاضافة الى ما سبق ، الى انخفاض معدلات الارباح فى المشروعات المختلفة نتيجة لتخلف البنية الاساسية وبالتالى عدم وجود وفورات خارجية مما يؤثر على الانتاجية والربحية . ولعل انخفاض حجم الاستثمار هو من أهم العوامل التى تبقى على التخلف ، والتى تدخل الدول المتخلفة فيما يسمى بالدائرة الخبيثة للفقر ، فانخفاض الاستثمار يؤدى الى انخفاض الدخل ، وانخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض

الادخار ، وانخفاض الادخار يؤدى الى انخفاض الاستثمار ، وهكذا تدور الدول المتخلفة فى هذه الحلقة التى لا تجد سبيل للخروج منها الا بفتح ابوابها للاستثمار الخارجى ، اما بصورة مباشرة واما بصورة غير مباشرة عن طريق الاقتراض من الخارج ، وفى كلتا الحالتين تقع الدولة فريسة للاستغلال الخارجى .

٧ - الاعتماد على نشاط اقتصادى أولى :

نتيجة لافتقار الدول المتخلفة الى رأس المال ، ونتيجة لوفرة عنصر العمل غير الماهر وتوافر الموارد الطبيعية أحيانا ، فان هذه الدول عادة ما تكتفى فى نشاطها الاقتصادى باستغلال ما وهبتها الطبيعة اياها من موارد ، فنجد أن النشاط الغالب فى معظم هذه الدول ينصب على الزراعة والرعى اذا ما توافرت فيها الارض الزراعية الخصبة ، وعادة ما تتخصص فى انتاج محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل التى تتناسب مع طبيعة تربتها من ناحية ومع الظروف المناخية من ناحية أخرى ، وهى فى نشاطها هذا تنتج من هذه المحاصيل أكثر من احتياجاتها ، وتقوم بتصدير الباقى الى الخارج ، وتعتبر حصيلة هذه الصادرات المصدر الاساسى للعملات الاجنبية التى تمكنها من استيراد احتياجاتها من السلع التى لا تستطيع انتاجها محليا . أو قد يتركز نشاطها الاقتصادى فى النشاط الاستخراجى والتعدينى فتقوم باستغلال ما فى باطن الارض من معادن وخامات ، وعادة ما تقوم بتصديرها فى صورتها الأولية دون اجراء أى عمليات تصنيع عليها ، أو اجراء بعض عمليات

التصنيع البسيطة التى تضمن تخفيض تكلفة نقلها للبلاد المصدر اليها ، أو القيام بذلك الجزء من التصنيع الذى قد يسبب بعض التلوث للبيئة .
وفى جميع الاحوال فان الدول المتخلفة أو الاخذة فى النمو بتخصصها فى انتاج الخامات ـ الزراعية والمعدنية ـ بغرض التصدير ، فانها تربط اقتصادها ، ربطا لا فكاك منه بالطلب الخارجى ، بحيث تفقد ارادتها وسيطرتها على اقتصادياتها ، وتصبح العوامل الخارجية هى أكثر العوامل تأثيرا عليها .

٨ ـ <u>التبعية للخارج :</u>

من أهم السمات التى تتصف بها الدول المتخلفة هى أنها لا زالت ـ رغم حصولها على الاستقلال السياسى ـ تدور فى فلك الدول المتقدمة ، ولعل هذه التبعية ترجع جذورها الى عوامل تاريخية حين كانت هذه الدول مستعمرات تابعة لها . ولقد حاولت الدول المستعمرة أن تربط مستعمراتها بها ربطا عضويا على اعتبار أنها مصدر للخامات الرخيصة وسوقا للمنتجات العالمية ومجالا لتوظيف فائض عمالتها واستثمار فائض رؤوس أموالها ، بالاضافة الى أهميتها السياسية والعسكرية . ولقد كان من الطبيعى فى ظل الاستعمار أن تتطابق النظم والقوانين الاقتصادية بين الطرفين ، كما كان من الطبيعى أن تربط المؤسسات فيما بينها كالبنوك وشركات التأمين وأسواق الاوراق المالية ، كذلك ترتبط العملة المحلية مع عملة الدول المستعمرة سواء بالنسبة لاصدارها أو بالنسبة لعلاقاتها مع العملات الاخرى ، هذا بالاضافة الى الاعتماد الكامل فى المعاملات التجارية ، حيث نجد أن التجارة الخارجية للدول المتخلفة تتصف بالتركز الشديد ، بحيث يمكن

القول أن تجارتها تكاد تكون محصورة فى دولة واحدة أو عدد قليل من الدول . وحتى بعد أن حصلت الدول المتخلفة على استقلالها السياسى ، لم يكن من الميسور لها أن تنسلخ تماما عن علاقاتها القديمة ، ومن ثم استمرت التبعية الاقتصادية قائمة ، بل أنه يمكن القول أن هذه التبعية ازدادت عمقا وقوة مع مرور الوقت بحيث تحول الاستعمار السياسى والعسكرى الى استعمار اقتصادى . ولقد زاد من قوة هذه العلاقات اعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة فى تصريف منتجاتها والحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات ، كذلك اعتمادها عليها فى الحصول على القروض اللازمة لسد العجز فى ميزان المدفوعات وتحقيق الاستثمارات الضرورية لتنميتها .

٩ - <u>عجز ميزان المدفوعات :</u>

اذا ما نظرنا الى طبيعة السلع والخدمات التى تقوم الدول المتخلفة بانتاجها وتصديرها الى الخارج ، وتلك التى تقوم باستيرادها من الخارج فاننا نلاحظ أن السلع التى تصدرها . وهى عادة على شكل خامات يتناقص الطلب الخارجى عليها بمرور الوقت وذلك نتيجة للتطور التكنولوجى فى الدول المتقدمة ، والذى يهدف أساسا الى توفير الخامات وتوفير العمالة ، بالاضافة الى ظهور بدائل صناعية للكثير من الخامات الطبيعية ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى استمرار انخفاض اسعارها ، أو على الاقل ترتفع أسعارها بمعدلات قليلة ، فى حين أن السلع التى تقوم باستيرادها يتزايد الطلب عليها لعدم وجود بدائل محلية لها ولتغير أنماط الاستهلاك فى الدول المتخلفة لصالح لهذه السلع ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى

ارتفاع أسعارها بمعدلات كبيرة . ولذلك فان نظرة سريعة الى تطور الميزان التجارى فى الدول المتخلفة تبين لنا بوضوح ارتفاع قيمة الواردات بمعدل أكبر من ارتفاع قيمة الصادرات مما يجعلها تعانى من عجز مزمن فى موازين مدفوعاتها . وهذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى بحيث استنفذ كل أو معظم أرصدتها من العملات الاجنبية وجعلها تلجأ الى الاقتراض من الخارج . وما أن تدخل دولة ما فى مصيدة الاقتراض ، وخاصة اذا كان سبب الاقتراض هو زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية ، حتى يصعب عليها الخروج منها . فتراكم القروض وتراكم فوائد القروض يحمل الدول المدينة أعباء على أعبائها ، فعلى حين يصعب على الصادرات أن تدفع قيمة الواردات وحدها فانها تعجز تماما عن دفع قيمة الواردات مع أقساط الديون وفوائدها ، مما يجبرها على الالتجاء الى المزيد من القروض أو محاولة اعادة جدولة ديونها ، وهو ما يعنى تأجيل المشكلة وليس حلها ، وتحميل الأجيال القادمة بأعباء أثقلت كاهل الأجيال الحالية . كما أن عبء الدين من شأنه أن يمتص جزء كبير من المدخرات المحدودة التى كان من الممكن أن توجه الى الاستثمار مما يعتبر عقبة جديدة تقف فى طريق تنميتها وتبقى على تخلفها .

١٠ - انتشار البطالة :

لعل أهم ما تعانى منه الدول المتخلفة هو انتشار البطالة بأنواعها المختلفة ، الاجبارية والاحتكاكية والموسمية ، الصريحة منها والمقنعة . فالبطالة الاجبارية ترجع الى عدم توافر رأس المال اللازم لاقامة المشروعات التى تخلق فرص عمل كافية لتشغيل كل من هو

قادر على العمل وراغب فيه ولا يجده في ظل مستوى الأجور الحالية ، وهؤلاء العاطلين يتزايدون سنة بعد أخرى نتيجة لدخول أعداد جديدة في سن العمل نتيجة للتزايد السكاني ، مما يؤدى الى ارتفاع معدل البطالة الاجبارية . والبطالة الاحتكاكية والتي ترجع الى قصور الكفاءات والمستويات الفنية للمشروعات الجديدة التي عادة ما تحتاج الى توليفة معينة من المستويات الفنية المختلفة ، وعدم توفر أحد هذه المستويات أو بعضها يؤدى الى عدم تشغيل بقية المستويات الاخرى، كما أن أى تغير في الفن الانتاجي ، أو أى تحول في الطلب من سلعة الى اخرى قد يؤدى الى بطالة بعض العمال الى حين ، حتى يتأقلموا مع الوضع الجديد . والبطالة الموسمية انما ترجع الى طبيعة عملية الانتاجية التي تكون ذات طبيعة موسمية في الدول المتخلفة التي يغلب عليها النشاط الزراعي . كما نجد أن أسوء ما تعاني منه هذه الدول هي البطالة المقنعة ، وهي التي تتمثل في قيام عدد من العمال بعملية انتاجية تحتاج الى عدد أقل ، وبالتالي فانه يمكن الاستغناء عن بعضهم دون أن يؤثر ذلك على حجم الانتاج ، أو بتعبير أدق هي الحالة التي تصل فيها انتاجية العامل الى الصفر .

ثانيا : الخصائص الاجتماعية :

بالاضافة الى العوامل السابقة ، فانه توجد مجموعة من العوامل الاخرى ، قد تكون متأثرة بها أو نتيجة لها ، أو قد تكون راجعة الى عادات وتقاليد تأصلت في المجتمع ، وهي العوامل الاجتماعية المتمثلة في سلوكيات الافراد والعلاقات التي تربط بينهم

والعادات التى تحكم وتسيطر على هذه السلوكيات . ولعل أبرز هذه الخصائص تتمثل فيما يلى :

١ - انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية :

وهى نتيجة منطقية لانخفاض الدخل الفردى وعدم قدرة الافراد على تحمل تكلفة التعليم من ناحية ، وانخفاض دخل الحكومات وعدم قدرتها على توفير التعليم المجانى من ناحية أخرى . كما أن الأسر فى المجتمعات المتخلفة تنظر الى الاطفال على اعتبار أنهم عون للعائلة للحصول على دخل اضافى عن طريق تشغيلهم فى بعض المجالات التى لا تحتاج الى مهارات خاصة أو الى مجهود عضلى كبير ، ويساعد على هذا الوضع أن الكثير من الدول المتخلفة لا توجد بها تشريعات تمنع اشتغال الصبية الصغار . كما يساعد على ذلك أيضا وجود طلب كبير من جانب المنتجين على تشغيل الصغار بسبب انخفاض اجورهم وسهولة التحكم فيهم وعدم اثارتهم للمشاكل وعدم وجود التزامات قانونية تمنع الاستغناء عنهم . وتشير الاحصائيات الى أن عدد الاميين فى العالم قد جاوز المليار منهم ٩٨ ٪ فى الدول المتخلفة والنامية .

٢ - انخفاض المستوى الصحى :

وهذه الصفة أيضا نتيجة لانخفاض الدخل الفردى الذى لا يتحمل تكلفة العلاج والذى لا يضمن الحد الادنى من التغذية السليمة وبالتالى تنتشر الامراض والاوبئة . كما يرجع أيضا الى انخفاض دخل الحكومات الذى لا يمكنها من اقامة المستشفيات أو الوحدات الصحية

وكفالة العلاج المجانى . كما تساعد بعض العادات والسلوكيات الفردية على توطن بعض الامراض فى البلدان المتخلفة . ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من أثر سئ على وضع التخلف فى هذه المجتمعات . فانخفاض المستوى الصحى ، وان كان نتيجة للتخلف ، فانه يعتبر أيضا سببا له ، اذ أنه يؤدى الى انخفاض انتاجية العمل وانخفاض الاجور . وبالتالى يدخل المجتمع فى الدائرة الخبيثة للفقر .

٣ - الافتقار لروح المغامرة والتجديد :

ان شيوع روح الاستسلام والاتكالية وعدم الرغبة فى تغيير الاوضاع القائمة تعتبر من الصفات الاجتماعية التى تحد من النمو الاقتصادى . فالعامل فى الدول المتخلفة قد يرتضى لنفسه عملا دائما مضمونا حتى لو كان ذا عائد منخفض من أن يقبل عملا آخر يتضمن قدرا من المخاطرة حتى لو كان ذا عائد مرتفع . والرضى بالقليل والقناعة قد تكون من العوامل المثبطة للمهمة للدرجة التى قد تجعل العامل يرفض عملا اضافيا يزيد به دخله مؤثرا الركون الى الراحة والخمول .

٤ - الاستهلاك المظهرى :

على الرغم من أننا فى تحليلنا لسلوك المستهلك نفترض دائما الرشد الاقتصادى بمعنى أن المستهلك يقارن بين المنافع الحدية للسلع وبين أسعارها ، الا أن الكثير من المستهلكين فى الدول المتخلفة والدول النامية قد ينحرفون قليلا أو كثيرا عن هذا السلوك الرشيد . فتطلع الفقير الى حياة أفضل مع صغر حجم دخله قد يجعله

يتخطى حاجز الدخل ليستهلك سلعا تحتل مكانة بعيدة فى سلم تفضيله ، مقلدا بذلك طبقة الاغنياء والقادرين ، وهو بذلك انما يسئ الى نفسه والى مجتمعه فى نفس الوقت ، فمثل هذا النوع من السلع قد تكون سلعا أجنبية تحمل ميزان المدفوعات المزيد من الاعباء ، وقد يحرم الانتاج المحلى من طلب قد يؤدى الى ازدهاره .

ثالثا : الخصائص الديموجرافية :

يختلف التكوين السكانى بصورة واضحة بيّن الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، أو بتعبير آخر نجد أن سكان الدول المتخلفة يختلفون من حيث الحجم والتوزيع العمرى والحركة عن سكان الدول المتقدمة ، وهذه الصفات يمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ - ارتفاع معدلات المواليد :

نتيجة للزواج المبكر وعدم المعرفة بوسائل تنظيم الحمل ، وعدم الاقتناع أحيانا بهذه الوسائل ، بل ورغبة الاسر أحيانا فى زيادة عدد أفرادها ، نجد أن معدلات المواليد فى الدول النامية تكون مرتفعة للغاية بحيث قد تتعدى نسبة ٦ ٪ فى بعض البلاد على حين أن هذه النسبة قد تنخفض الى ما دون ١ ٪ فى الدول المتقدمة .

٢ - ارتفاع معدلات الوفيات :

نتيجة لسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحى وانتشار الامراض من الطبيعى أن تعانى الدول المتخلفة من ارتفاع ملحوظ فى معدلات الوفيات . وهذا الارتفاع فى معدلات الوفيات ، وان كان يحد من

أثر ارتفاع معدلات المواليد ، الا أن له الكثير من الاثار السلبية والتى تتمثل فى انخفاض توقع الحياة فى الدول المتخلفة بحيث لا يستفاد من الفرد ، كقوة انتاجية ، الا فترة محدودة من العمر يكون فيها معتل الصحة ضعيف الانتاجية . كما أن نسبة كبيرة من المواليد يموتون قبل أن يصلوا الى سن العمل ، وبالتالى فانهم خلال فترة حياتهم يعتبروا قوة استهلاكية فحسب وبالتالى يمثلون عبء على المجتمع .

٣ - ارتفاع معدلات الزيادة السكانية :

على الرغم من ارتفاع معدل الوفيات فى الدول المتخلفة ، الا أن الارتفاع الكبير فى معدل المواليد يجعل الفجوة بين المعدلين كبيرة ، أى يكون معدل الزيادة السكانية كبير ، وهذه الفجوة تزداد اتساعا مع مرور الوقت نتيجة للتقدم المستمر فى المستوى الصحى الذى يخفض من معدل الوفيات . وعلى الرغم من أن بعض الدول المتخلفة تعانى من مشكله خفة السكان ، الا أن هذه الدول ، ما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية ، وما أن يتزايد الدخل فيها ، حتى تنخفض معدلات الوفيات فيها بدرجة كبيرة ، بحيث قد يرتفع معدل الزيادة السكانية فيها الى ما هو أعلى من معدل الزيادة فى الدخل ، وهذا معناه أن الزيادة السكانية يمكن أن تكون من الارتفاع للدرجة التى تلتهم فيها أى جهود للتنمية الاقتصادية ، ولعل الصورة تبدو أكثر وضوحا فى الدول النامية التى تعانى عادة من كبر حجم السكان وارتفاع معدل الزيادة السكانية بحيث تكون عرضة لما يسمى بالانفجار السكانى .

٤ ـ ارتفاع نسبة الاطفـــال :

لعل أهم ما يتصف به التوزيع السكانى فى الدول المتخلفة والنامية على حد سواء أن نسبة من هم أقل من ٢٠ سنة تكون مرتفعة جدا ، وهذا معناه أن نسبة من هم فى سن العمل تكون منخفضة ، ويرجع هذا الى ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات ، وبصفة خاصة بين صغار السن ، وهذا يجعل نسبة الاعالة فى هذه الدول مرتفعة ، ويقصد بنسبة الاعالة عدد الاشخاص الذى يعولهم الفرد الواحد الذى فى سن العمل ، على حين أنه فى الدول المتقدمة تكون نسبة من هم أقل من ٢٠ سنة منخفضة ونسبة من هم فى سن العمل مرتفعة وبالتالى تكون نسبة الاعالة منخفضة .

رابعا : الخصائص السياسية :

لا زالت الغالبية العظمى من الدول المتخلفة والدول النامية تفتقر الى وجود نظام سياسى متقدم . فمعظم النظم السياسية السائدة فى هذه الدول يغلب عليها الطابع الشمولى وحكم الفرد أو حكم العائلة أو نظم تقترب من النظام القبائلى ، وافتقار الدول المتخلفة للنظم الديموقراطية ، أو حتى الشمولية المتقدمة ، قد يسبب لها كثير من المتاعب التى تعوق عملية التنمية الاقتصادية ويجعل تكلفتها مرتفعة . ولئن كان المجال لا يتسع هنا لعرض جميع الخصائص السياسية لهذه الدول ، الا أننا سوف نكتفى بعرض بعضهـا .

١ - مركزية القــــرار :

فالقرار السياسى والاقتصادى فى الدول المتخلفة يتركز بصفـــة أساسية فى يد السلطة الحاكمة ، وبالتالى فان اتخاذه قد يتصــــف بالبطء الشديد أو بالتسرع الشديد ، وتنفيذه ومتابعته قد تعتبر من الامور المعوقة لسير الحياة الاقتصادية التى تتطلب سرعة اتخــــاذ القرار وتنفيذه ومتابعته وتعديله اذا لزم الامر بعيدا عن الروتين والبيروقراطية والاهواء الشخصية .

٢ - تشتت الجهـــــــد :

فى المجتمعات المتخلفة تنشغل الحكومات بالعديد من القضايـــا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعادة ما تتغلب المسائــــل السياسية على غيرها ، وبالتالى فانه قبل اتخاذ أى قرار اقتصادى لا بد من التعرف على آثاره السياسية أولا ، وكثيرا ما تقبــــل قرارات اقتصادية غير سليمة من الناحية الفنية وذلك لجدواهـــا السياسية ، وكثيرا ما ترفض قرارات اقتصادية سليمة فنيا لآثارها السياسية غير المقبولة .

٣ - عدم وضوح الرؤيــــة :

فى الدول المتخلفة لا تتسم القوانين والقرارات بالثبات ، فهى دائمة التغير ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى عدم استقرار الاوضــاع الاقتصادية ، واحجام الكثير من المستثمرين عن الاستثمارات طويلـة الاجل لعدم وضوح الرؤية لهم بالنسبة للمستقبل . كما أن عدم الشعور بالامان والاستقرار السياسى يمكن أن يؤدى الى نزوح المدخرات الى الخارج أو الى احجام الافراد عن الادخار والاقبال على الاستهلاك .

الفصل الثالث

مفهوم التنمية الاقتصادية

يستعمل الاقتصاديون اصطلاحات مختلفة كالنمو والتنمية والتقدم والتطور عن مفاهيم متقاربة تنظمها أفكار الانتقال من حالة أدنى الى حالة أحسن . ولا شك أن هناك فروقا بين هذه الاصطلاحات ذاتها ، أوجدتها الى حد بعيد الاستعمالات التى وضعت لها هذه الاصطلاحات . ويمكننا هنا أن نشير الى بعض هذه الفروق بالرغم من الاعتراضات التى قد ترد بشأنها .

فالنمو يعنى الزيادة وغالبا ما يقصد به النمو التلقائى ، الذى يحدث بدون التدخل الحكومى الممثل فى البرامج والخطط الاقتصادية . ويحدث النمو التلقائى غالبا فى الدول الرأسمالية المتقدمة ذات الاقتصاد المتحرر نسبيا من التدخل الحكومى مثل اقتصاديات أوربا الغربية وأمريكا مثلا . فالمنتج فى سعيه الى زيادة حجم انتاجه أو انتاج سلعة جديدة لتحقيق أكبر ربح يعمل فى نفس الوقت لخدمة مصلحة المستهلك بتوفير احتياجاته من السلع وبالتالى يخدم مصلحة الدولة ككل . فهذا الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع هو الذي يحقق معدلات النمو التلقائى فى النظام الرأسمالى . ولكن يلاحظ أن مثل هذه المعدلات تتذبذب بصفة مستمرة فى معظم الدول الرأسمالية وذلك لعدة اعتبارات : أهمها عدم وضوح اتجاهات الانتاج والاستهلاك والادخار والمتغيرات الاخرى فى النظام الاقتصادى بصفة عامة .

والتنمية هى " النمو الارادى " الذى يتوصل اليه نتيجة اجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها فى عصرنا الحاضر ببرامج وخطط وسياسات تهدف الى تحقيق معدلات معينة من النمو . فمثلا الخطة الخمسية المصرية عن المدة من ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كانت تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية يرتفع بموجبها الدخل القومى بحوالى ٤٠ ٪ عن مستواه فى سنة الاساس .

أما التقدم فيعنى الخطوة الى الامام والتطور الى الاحسن " والاستكثار بعد القلة " فهو يعبر عن اتجاه انسانى حضارى يشمل التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفنى وغيره . ولذلك تسمى الدول المتحضرة فى العالم اليوم بالدول المتقدمة مثل دول غرب أوروبا وأمريكا .

أما التطور فبالرغم من استعمال هذا الاصطلاح فى المعانى التى تدل عليها الاصطلاحات الاخرى ، الا أنه قد لا يدل بالضرورة على التقدم بالرغم من دلالته على التغير ، وقد يستعمل أحيانا للدلالة على بدء مرحلة التهيؤ للانطلاق بينما يستعمل النمو للدلالة على مرحلة الانطلاق ذاتها . ولهذا قد يقال أن الانظمة الاقتصادية فى دولة ما فى طريق التطور أو التغير الى وضع يسمح لتلك الدولة أو يساعدها على البدء فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى . وبذلك فان مرحلة التطور لازمة وضرورية لتهيئة الاقتصاد المتخلف للتخلص من أثقال التخلف ووضع الاقتصاد القومى فى وضع يسمح له بالانطلاق .

ونظرا لضعف دور النمو التلقائى فى تاريخ الدول المتخلفة كنتيجة لازدياد التدخل القومى فى المجال الاقتصادى ، لذلك فان الاصطلاح الشائع الاستعمال هو " التنمية الاقتصادية " ، ويقصد بها النمو الارادى كما سبق توضيحه . ومن ثم سنركز فى هذه الدراسة على استعمال اصطلاح التنمية .

وتختلف تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف الكتاب . فمنهم من يعرفها بالاهداف النهائية التى تسعى الى تحقيقها كمضاعفة الدخل القومى فى خلال فترة زمنية معينة ، فمثلا التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ كانت تعرف بمضاعفة الدخل القومى خلال عشرة سنوات . ومنهم من يحاول تعريفها بالتغيرات التى تحدثها على المتغيرات الاقتصادية ذاتها كالدخل و الانتاج والاستهلاك والتشكيل الرأسمالى ، فمثلا يقال أن التنمية الاقتصادية هى زيادة الناتج القومى بمعدل ٥ ٪ سنويا،وكذلك تعرف التنمية بالمراحل المختلفة التى يمر بها المجتمع مثل مرحلة المجتمع التقليدى ومرحلة التأهب ومرحلة الانطلاق ومرحلة الاستهلاك الواسع وهكذا ، ومن الاقتصاديين من يعرف التنمية الاقتصادية بأنها فى جوهرها تعنى تنمية الدخل الحقيقى عن طريق توظيف الاستثمارات المختلفة لزيادة الموارد الانتاجية واحداث التغيرات الاقتصادية التى يرجى من ورائها رفع الدخل الحقيقى للفرد . وأخيرا يمكن أن

شرف التنمية باصطلاحات وطنية مثل العبور الاقتصادى التى أطلقتها مصر على خطة التنمية بعد انتصارات أكتوبر عام ١٩٧٣ .

وبالرغم من الاختلاف الظاهرى فى هذه التعاريف وقصور بعضها عن اعطاء صورة صحيحة لعملية التنمية ، الا أنها جميعا لا تخرج عن فكرة تحقيق زيادة فى حجم السلع والخدمات المتاحة لمجتمع من المجتمعات لكى تشبع أكبر قدر من حاجات هذا المجتمع . فالمشكلة الاقتصادية التى يعانى منها أى مجتمع بصفة عامة تنحصر فى التوفيق بين الحاجات والموارد المتاحة لهذا المجتمع ويسعى الفكر الاقتصادى الى زيادة موارد الدولة أى زيادة انتاج السلع والخدمات، لكى يشبع هذه الحاجات . ويتم ذلك بطريقة أفضل عن طريق التنمية الاقتصادية .

والتعريف الاكثر دقة وقبولا للتنمية الاقتصادية هو أنها العملية التى يتم بموجبها زيادة حقيقية فى الناتج القومى خلال فترة زمنية معينة [1] . ويمكن تقسيم التنمية طبقا لهذا التعريف الى ثلاثة عناصر هامة :-

أولا : العمليــة :

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ، ويعنى ذلك التفاعل الجارى بين عوامل الانتاج والاستهلاك المختلفة والمؤدى الى

---

(١) ارجع الى جيرالد ماير وروبرت جولدون فى " التنمية الاقتصادية " ترجمة الدكتور يوسف عبدالله صائغ ، ص ١٨٠ .

تغيير فى أحجام وصفات هذه العوامل ذاتها . وتنقسم هذه العوامل الى مجموعتين : فتشمل المجموعة الاولى العوامل التى تؤثر فى الطلب على السلع والخدمات مثل التغيير فى حجم السكان الذى يؤدى الى زيادة الطلب نظرا لتزايد حجم السكان المستمر . كما أن التوزيع العمرى للسكان ومستوى الدخل القومى وكيفية توزيعه تؤثر فى نوع وحجم وجودة السلع والخدمات ، وكذلك تغيرات أذواق المستهلكين ومؤسساتهم الاجتماعية ومنظماتهم العامة والخاصة وغيرها من العوامل التى تؤثر فى جانب الطلب . وتشمل المجموعة الاخرى العوامل التى تؤثر فى عرض السلع والخدمات ، فمثلا اكتشاف جديد للمصادر الطبيعية أو زيادة حجم الانتاج أو ادخال طرق جديدة للانتاج أو رفع مستوى الكفاية الانتاجية للعمل أو التطور التكنولوجى وكذلك التغيرات فى المؤسسات الاجتماعية والمنظمات العامة والخاصة .

ثانيا : الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى :

يقصد بالناتج القومى الاجمالى مجموع القيم المالية للسلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة لعوامل الانتاج والعائد للمقيمين فى بلد معين فى سنة معينة بسعر السوق . وبمعنى آخر فهو مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة خلال سنة . ويعرف الناتج القومى الصافى بالدخل القومى وهو عبارة عن قيمة الناتج القومى الاجمالى مطروحا منه قيمة استهلاك رأس المال الذى اشترك فى العملية الانتاجية .

وتختلف قيمة الناتج القومى الصافى من سنة الى أخرى لسببين

أساسيين وهما : زيادة أو نقص حجم السلع والخدمات وارتفاع أو انخفاض الاسعار . فاذا زادت قيمة الناتج القومى بنسبة ٢٦ ٪ وزادت الاسعار بنسبة ٢٠ ٪ فان الزيادة الحقيقية تكون $\frac{١٢٦}{١٢٠}$ × ١٠٠ = ١٠٥ – ١٠٠ = ٥ ٪ وهى تساوى الزيادة الظاهرية مصححة بتغيرات الأسعار . وتهتم التنمية الاقتصادية بهذه الزيادة الحقيقية فى الناتج القومى لرفع المستوى المعيشى لأفراد المجتمع .

ثالثا : استمرار الزيادة فى الناتج لفترة طويلة من الزمن :

لا يمكن اعتبار الزيادة العارضة فى الناتج القومى لبلد من البلاد أساسا قتسليم بوجود التنمية فيه ، بل لا بد لهذه الزيادة من أن تكون مستمرة مطردة لا تتأثر بالدورات الاقتصادية أو تكون نتيجة لها . بل يجب أن تشير الى اتجاه أساسى فى قدرة إقتصاد البلد على تحقيق مثل هذه الزيادة ودعم استمرارها . فالزيادة التى تظهر فى قمة الدورة الاقتصادية وتتلاشى فى عقرها لا يمكن اعتبارها مؤشرا من مؤشرات التنمية ، أما الزيادة التى تتحقق بالرغم من الدورات الاقتصادية وعلى مدة طويلة من الزمن تمتد لفترة ربع قرن مثلا لتشمل عددا من الدورات الاقتصادية ، فهى الزيادة التى تشير بلا شك الى وجود التنمية .

وقد أصبحت دراسة موضوع التنمية الاقتصادية ذات شأن عملى عظيم، وليس السبب مجرد كثرة البلدان الفقيرة ، بل لأن هذه البلدان تمر الان فى مرحلة نمو سريع فى عدد السكان يكاد يلتهم كل ما تحققه من نمو اقتصادياتها . بحيث لا يكاد يبقى لديها أى رصيد

من النمو فى الدخل الفردى. فاذا أخذنا بعين الاعتبار أن التباين واضح أكثر اتساعا مما مضى ، وأن ثلثى سكان العالم تقريبا يحصلون على ما هو أقل من سبع دخل العالم ، أتضح لنا سبب ادراك البلدان الفقيرة وحساسيتها الشديدة لصغر مستوى الدخل فيها . ولذلك أصبحت قضية التنمية قضية سياسية رئيسية عدا كونها قضية اقتصادية .

وتنال قضية التنمية اهتماما خارج البلدان الفقيرة أيضا . فقد توطد الادراك لدى قادة الفكر وواضعى السياسة الخارجية فى أوربا وأمريكا بأن مسارعة النمو فى البلدان الفقيرة هو فى مصلحة البلدان المتقدمة أيضا . ولذلك اهتمت هذه الدول بتشجيع التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة أملا فى توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة . فاقتصاديات الدول المتقدمة تعانى من فائض فى الانتاج يزيد عن طاقة الاستهلاك المحلى واستمرار هذه الزيادة تهدد بانكماش حجم الانتاج فى هذه الدول وبالتالى تدهور نظمها الاقتصادية ، ولذلك تسعى هذه الدول لتسويق الزيادة فى فائض الانتاج لدى الدول المتخلفة . ولكن لا يتم ذلك الا اذا كانت الدول المتخلفة لديها أولا ما يمكن أن تدفعه من سلع وخدمات للدول المتقدمة مقابل هذا الفائض ، وثانيا لديها من القوة الشرائية ما يمكنها من امتصاص هذا الفائض . وبالطبع كلما زاد معدل النمو فى الدول المتخلفة كلما زاد حجم الانتاج وحجم الدخل القومى وزادت قوتها الشرائيه ، كلما زاد بالتالى حجم تجارتها مع الدول المتقدمة . كذلك

فان البلاد المتقدمة تعمل على نموها أيضا بالرغم من أنها لا تعانى من مشكلة الفقر بدرجة تذكر . ويرى الاقتصاديون ورجال الاعمال والمسئولون الحكوميون فى هذه البلاد ضرورة الاستمرار فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة لكى تستطيع تجنب الركود الطويل الذى قد تتعرض له اذا بقيت فى مكانها دون تقدم . ومن ثم التنمية الاقتصادية أصبحت تهم العالم ككل سواء الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة .

الفصل الرابع

أهداف التنمية الاقتصادية

مما لاشك فيه أن البنيان الاقتصادى للدول المتخلفة يوجد به من الأثقال وسمات التخلف ما يعوق تقدم هذه الدول . ومن ثم كان أهم ما تهدف اليه التنمية الاقتصادية هو محاولة تغير هذا البنيان الاقتصادى . فالخصائص العامة السابق ذكرها عن اقتصاديات الدول المتخلفة تحدد الاطار العام للبنيان الاقتصادى لهذه الدول وهو يعتمد على القطاعات الأولية كالزراعة والمعادن وتكون هذه القطاعات غالبية الدخل القومى وهو منخفض نسبيا لا يسمح بتكوين المدخرات ، كما يعتمد عليها الغالبية العظمى من القوى العاملة ، ويتبع الاقتصاد بصفة عامة اقتصاديات الدول المتقدمة .

وتبدأ عملية التنمية بتحديد ماهية الشكل الجديد للهيكل الاقتصادى أى البنيان المناسب الذى يصل بالاقتصاد القومى الى وضع أكثر تقدما تعبر العلاقات المرجوة فيه عن التقدم الاقتصادى النسبى . ويتم ذلك بوضع البرنامج الاستثمارى بالحجم والتوزيع والكفاءة المطلوبة لتحقيق الانتقال من حالة التخلف الى حالة أكثر تقدما . الا أن عملية التنمية انما تتم فى اطار من العلاقات الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية مما ينطوى على ضرورة تحديد الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى والتى تتضمن تحديد دور الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص فى

عملية التنمية وعما اذا كانت التنمية تتم فى اطار من التخطيط الشامل أن يترك أمرها لفلسفة الحرية الاقتصادية •

والتنمية الاقتصادية فى حد ذاتها عملية معقدة تتفاعل فيها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية منها والعالمية • وتختلف هذه الأهداف باختلاف التركيب الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات كما تختلف باختلاف المراحل التى يمر فيها المجتمع ، ويمكن تلخيص الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وبالذات فى الدول المتخلفة فيما يلى :-

١ - تحقيق السيادة والاستقلال السياسى الاقتصادى •
٢ - زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد •
٣ - استثمار الموارد الطبيعية والبشرية •
٤ - التصنيع •
٥ - التنوع فى الصادرات •
٦ - تحقيق العدالة الاجتماعية •

وفيما يلى شرح موجز لكل من هذه الأهداف ، مع ملاحظة أنه يوجد بالطبع أهداف أخرى فرعية تختلف من دولة الى أخرى حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية • كما يجب ملاحظة أن أهداف السيادة القومية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية هى فى الواقع أهداف عامة نهائية لعملية التنمية لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق مجموعة من الأهداف الوسيطة •

أولا ـ تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادى :ـ

يعتبر هدف تحقيق الاستقلال الاقتصادى من الأهداف الأساسية للتنمية ففى كثير من الدول المتخلفة التى كانت تحت نير الاستعمار بأشكاله المختلفة والتى استطاعت أخيرا تحقيق استقلالها السياسى ، هناك شوق كبير وعزم أكيد على دعم السيادة السياسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادى . وللروح القومية أثر كبير فى هذا المضمار . وما تقصده الدول المتخلفة من الاستقلال الاقتصادى ليس هو الاكتفاء الذاتى عن العالم الخارجى حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب التعاون مع العالم الخارجى ، بل المقصود هو تغيير طريقة كيفية التعامل . ويمكن تلخيص هذا الاستقلال الاقتصادى فيما يلى :ـ

١ ـ الحرية فى بيع منتجاتها لمن يعطيها أحسن الأسعار والحرية فى شراء مستورداتها من الدول التى تقدم لها أفضل العروض ففى ظل الاستعمار كانت الدول المتخلفة تجبر على بيع منتجاتها بأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية للدول المستعمرة وتستورد منها كل منتجاتها بأسعار مرتفعة .

٢ ـ عدم ارتباط نقدها ارتباطا وثيقا بنقد دولة أجنبية وأيضا عدم تمركز احتياطها النقدى فى دولة أجنبية . فمن المعروف أن السياسة النقدية لمعظم الدول المتخلفة كانت تابعة للسياسة النقدية بالدولة الأم المستعمرة ، ومن ثم كانت العملات المحلية لهذه الدول لا تصرف فى الأسواق العالمية الا عن طريق عملة الدولة الأم . كما أن أية اضطرابات فى هذه العملة تؤثر

على عملة الدول المتخلفة . فمثلا خفض الاسترليني كان يؤثر على كل عملات منطقة الاسترليني والتي كان معظمها من الدول المتخلفة كالهند وباكستان والعراق . بالاضافة الى ذلك فان سياسة المستعمر كانت تجبر الدول المتخلفة على وضع احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية الصعبة في بنوكها وبذلك استطاعت من تقييد حرية الدول المتخلفة من التعامل مع العالم الخارجي الا عن طريق الدولة المستعمرة .

٣ ـ عدم وجود سيطرة أجنبية على موارد الدولة القومية كلا أو بعضا بحيث لا يؤدي ذلك الى ربطها بعجلة اقتصاد أجنبي فمن المعروف أن الاستعمار كان يسعى الى استغلال موارد الدول المتخلفة لصالح اقتصاده القومي ، وقد تمكن من ذلك بسيطرة شركاته وبنوكه في استغلال الموارد والتحكم فيها وتوجيهها لصالح المستعمر الذي حمى وعضد مركز هذه المؤسسات بقوته العسكرية .

ثانيا ـ زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد :ـ

يقصد بزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أمران وهما : رفع المستوى المعاشي المادي للأفراد وتحقيق القيم والعلاقات والمثل والأهداف التي تسعى اليها الجماعة .

١ ـ رفع المستوى المعاشي المادي للأفراد :ـ

رأينا في بحثنا للتخلف الاقتصادي أن من الصفات الأساسية

للمجتمع المتخلف انخفاض المستوى المعاشى للأفراد عن المستوى المطلوب والمقرر على أساس الحاجات الأساسية للانسان من جهة وعن المستوى المعاشى المشاهد فى زمرة الدول المتقدمة من جهة ثانية ٠

ويتحدد المستوى المعاشى للأفراد بحجم ونوعية السلع والخدمات المتاحة لهم ٠ فالمستوى المعاشى للفرد الذى يمتلك حجما أكبر من السلع والخدمات هو أعلى بلا شك من المستوى المعاشى للفرد الذى يمتلك حجما أقل فى حالة تساوى النوعية فى السلع والخدمات والرغبة لدى كل من الفردين ـ ولذلك نجد أن هنالك/فى حدود معينة/علاقة مباشرة بين المستوى المعاشى لمجتمع معين والسلع والخدمات المتاحة لاستهلاك هذا المجتمع ٠

الا أنه لابد لنا لزيادة الاستهلاك ، وبالتالى لرفع المستوى المعاشى للأفراد من زيادة الدخل الفردى بصورة حقيقية لا ظاهرية وحتى نتمكن من زيادة الدخل بصورة حقيقية لابد من تحقيق شرطين :

(أ) أن تكون الزيادة الناجمة فى الناتج القومى نتيجة زيادة فى حجم السلع والخدمات لا نتيجة زيادة فى الأسعار ، أى تحقيق دخل حقيقى وليس نقدى كما سبق توضيحه ٠

(ب) أن يكون معدل الزيادة فى الدخل القومى أكبر معدل الزيادة السكانية لأن متوسط الدخل الفردى الحقيقى = $\frac{\text{الدخل القومى الحقيقى}}{\text{عدد السكان}}$

فاذا زاد الدخل القومى الحقيقى بنفس نسبة زيادة السكان دل ذلك على ثبات متوسط الدخل الفردى الحقيقى ٠ فمثلا لو زاد حجم السكان

بمعدل ٢ ٪ سنويا وزاد الدخل القومى الحقيقى بمعدل ٢ ٪ سنويا أيضا ، فان ذلك يؤدى الى ثبات متوسط الدخل الفردى . ولكن اذا زاد معدل نمو الدخل القومى عن معدل نمو السكان لأدى ذلك بالطبع الى زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى وزيادة القوة الشرائية الحقيقية للمجتمع .

وعند تحقق هذان الشرطان يمكن عندئذ للدخل الفردى أن يزداد زيادة حقيقية . الا أن زيادة الدخل الفردى لا تفى فى جميع الأحوال احتمالات زيادة الاستهلاك ، اذ قد تكون الزيادة فى الناتج القومى ناجمة عن زيادة السلع الرأسمالية أو الحربية أو السلع والخدمات غير المرغوبة . لذلك كان لابد من زيادة انتاج السلع والخدمات المرغوبة من المجتمع والممكن استهلاكها مباشرة لكى يمكن زيادة رفاهية الفرد ، ورغم ذلك فان زيادة الناتج القومى الحقيقى بمعدل أعلا من معدل نمو السكان وأيضا عن طريق انتاج السلع والخدمات المرغوبة لا يعنى بالضرورة رفع المستوى المعاشى المادى للسكان ، وبالتالى زيادة رفاهيتهم الاقتصادية وذلك لسببين هامين :-

(أ) ان زيادة الناتج القومى بزيادة انتاج السلع والخدمات قد تؤدى الى زيادة غناء الطبقات الغنية فى المجتمع وزيادة فقر الطبقات الفقيرة مما يؤدى الى انقاص الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بدلا من زيادتها . ومن ثم لابد من اجراء توزيع عادل للدخل المتحصل من عملية التنمية لزيادة دخل الطبقات الفقيرة وتحقيق هدف زيادة الرفاهية الاقتصادية فى المجتمع ككل .

(ب) تطلب عمليات التنمية الاقتصادية التضحية بأنـــواع مختلفة ، مثل زيادة الجهد لزيادة الانتاجية ، زيادة ساعـــات العمل ، زيادة التدريب ، وزيادة الميل للادخار و الاقلال من الاستهلاك وبالذات فى المراحل الأولى للتنمية . وبالطبع كل هذه التضحيـــات تقلل من الرفاهية الاقتصادية التى يتمتع بها الأفراد ، لذلـــك يجب ألا تكون الزيادة فى السلع والخدمات على حساب ساعات فـــراغ العامل أو صحته أو حرمانه .

ومما يجدر ذكره هنا أنه قد جرت محاولات مختلفة لتحديـد طرق قياس الرفاهية الاقتصادية للسكان ، نذكر منها على سبيـــل المثال ما سمى بدليل الرفاهية أو الرخاء الذى يعبر عنه بالمعادلة التاليـــة :-

$$\text{دليل الرفاهية} = \frac{\text{مجموع الدخول فى المجتمع}}{\text{مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية للمعيشة}}$$

وليس هناك من صعوبة فى تحديد مجموع الدخول فى المجتمع ، وانما تكون الصعوبة فى تحديد مجموع تكاليف الاحتياجات الضروريـة للمعيشة من غذاء ولباس ومسكن وخدمات . ويلجأ عادة فى تحديـــد ذلك احتساب الحراريات الضرورية للانسان أو العائلـــة ومصـــادر توليدها فى مختلف الأطعمة ، كما تقدر حاجات الانسان أو العائلة من الآلية والسلع المعمرة والخدمات السكنية والطبية والاجتماعية الى غير ذلك من الحاجات المنظورة . فاذا ما تم تحديد ذلك أمكننـــا أن نقارن عندئذ بين مجموع الدخول ومجموع التكاليف ، وفى هـــذا الصدد يمكن أن تنشأ لدينا الحالات التالية :-

الحالة الأولى وهى حالة تعادل مجموع الدخل مع مجموع تكاليف الحاجات ، أى حالة كون دليل الرفاهية يساوى الواحد . وفى هذه الحالة يعيش المجتمع على الكفاف اذا تحققت فيه شروط التوزيع العادل للدخل ، أما اذا كان توزيع الدخل غير عادل ، فان ذلك يعنى أن قسما آخر من السكان يعيش فوق حد الكفاف والقسم الآخر دون حد الكفاف .

الحالة الثانية وهى حالة نقص مجموع الدخل عن مجموع تكاليف الاحتياجات ، أى فى حالة كون دليل الرفاهية يساوى أقل من واحد . فى هذه الحالة يعيش المجتمع دون حد الكفاف ويمكن أن يعيش قسم منه فى حالة دون ذلك أيضا اذا كان توزيع الدخل فيه غير عادل .

الحالة الثالثة وهى حالة زيادة حجم الدخل عن مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية للسكان . أى حالة كون دليل الرفاهية أكثر من واحد . وفى هذه الحالة يكون مستوى معيشة السكان أعلى من مستوى الكفاف وكلما ازدادت قيمة دليل الرفاهية كلما ازدادت قيمة دليل الرفاهية كلما ازدادت قدرة المجتمع على تلبية حاجاته الأساسية والكمالية .

٢- تحقيق القيم والعلاقات والمثل والأهداف التى تسعى اليها الجماعة :

تزداد الرفاهية الاجتماعية فى بلد معين بتحقيق القيم والعلاقات والمثل والأهداف التى يسعى اليها ، فلقد رأينا فى الفقرات السابقة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تؤدى الى زيادة

الرفاهية الاقتصادية ما لم يتحقق شروط معينة فى صفة البضائع والخدمات المنتجة وتوزيع الدخل الناجم عن عملية التنمية (بالرغم بما فى ذلك من حكم شخص لا موضوعى) وشروط العمل وحالاته . فلا غرو اذن أن تؤدى التنمية الاقتصادية الى زيادة الرفاهية الاجتماعية ما لم تتحقق فيها شروط أخرى كبيرة كالحفاظ على الحرية الفردية وحرية المعتقدات وطرق الانسان فى الحياة وقيم العزة والكرامة فيه . فلو أدت التنمية الاقتصادية الى تفكك الروابط العائلية فى المجتمع أو زوال بعض المثل الأخلاقية التى يعتز بها فان مما لاشك فيه عندئذ أن التنمية الاقتصادية لم تفلح فى زيادة الرفاهية الاجتماعية رغم رفعها المستوى المادى لمعيشة الأفراد ..

ومما يجب قوله الآن أنه قد يصعب تحديد جميع العوامل التى تدخل فى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . كما يصعب أيضا فصل الرفاهية الاقتصادية عن الرفاهية الاجتماعية نظرا للعلاقات المتشابكة بين المفهومين ، الأمر الذى يجعل البعض ينظر الى التنمية الاقتصادية كجزء من التنمية الاجتماعية . كما أن البعض يرى ضرورة أن تسبق التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية ويستند فى ذلك الى أن التنمية الاجتماعية فى الدول المتخلفة تحتاج الى الكثير من الموارد ورأس المال مما يرهن عمليات التنمية الاقتصادية ويبطئ من تقدمها أو قد يعجزها عن السير . وأخيرا يرى البعض ضرورة التوفيق بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وأن يسيرا جنبا الى جنب لاعتماد كل منهما على الآخر .

ثالثا ـ استثمار الموارد الطبيعية والبشرية :ـ

الدول المتخلفة بصفة عامة تزخر بالموارد الاقتصادية الهائلة غير المستغلة وغير المكتشفة فى كثير من الاحيان . فقارة أفريقيا لم يجرى لها مسح جيولوجى لمعرفة موارد الطبيعية الا بنسبة حوالى ٢٠ ٪ من مساحة القارة . ورغم ذلك فان القارة غنية بالكثير من المعادن الهامة ومساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية والأراضى الزراعية . فمثلا السودان يوجد به حوالى ١٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة غير مستغلة والكثير من المعادن ، والكونغو يوجد به ثروات طبيعية غنية جدا . وفى قارة آسيا يوجد بها العديد من الأراضى الزراعية غير المستغلة فالهند بها ٩٠ مليون فدان وحوالى ٨ مليون فدان بالعراق وهكذا . وفى أمريكا اللاتينية يوجد بالبرازيل مثلا كميات ضخمة من الحديد الخام والنحاس والمعادن الهامة وتنتج من البن والقطن والصوف بالاضافة الى الطاقة الكهربائية الهائلة ما يمكنها من اقامة صناعات كبيرة ومختلفة . ولكن مثل هذه الثروات الضخمة تحتاج الى رأس مال ضخم وخبرة فنية وقوة عاملة مدربة . وتهدف التنمية الاقتصادية فى هذه الدول الى استغلال الموارد الطبيعية بدرجة أفضل واكتشاف الثروات الطبيعية الأخرى بهدف استغلالها .

ولكن رغم أهمية وجود الموارد الطبيعية ودورها الهام فى التنمية الاقتصادية الا أنه من المعروف أن هذه الموارد تعتبر عنصر سالب نسبيا فى التنمية الاقتصادية ، أى أنها لا تستطيع من

تلقاء نفسها التحول الى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك المباشر . أما الموارد البشرية فهى العنصر الموجب فى عملية التنمية حيث تقوم بتمويل الموارد الطبيعية الى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك . وبذلك لابد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتصلح لاستغلال الموارد الطبيعية بدرجة أكفأ . والدول المتخلفة لديها طاقات بشرية كبيرة غير مستغلة ، وتهدف التنمية الى استغلال هذه الطاقات عن طريق تدريبها ووضعها فى خدمة عملية التنمية .

رابعا ـ التصنيع :ـ

يعتبر التصنيع من أهم الأهداف التى تسعى اليها الدول المتخلفة اذ أنها ترى فيه وسيلة لتقوية الدول ورفع مستوى المعيشة وادخال تطورات تقدمية على التركيب الاجتماعى فيها . فالمصنع يعتبر من مظاهر القوة والتطور . والدولة الصناعية أقوى ، بلا شك من الدولة الزراعية وأكثر اعتمادا على نفسها وانطلاقا فى علاقاتها الخارجية . ويعتبر التصنيع المجال الحيوى لزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من القوة العاملة ، والوسيلة الأكيدة لزيادة الدخل وتوفير القطع الأجنبى ، وسببا من أسباب ظهور طبقة عمالية وأخرى برجوازية تمهدان السبيل للقضاء على المجتمع التقليدى المبنى على الطبقة الاقطاعية .

ولقد اعتبرت جميع الدول الاشتراكية التصنيع الوسيلة الأساسية لبناء مجتمعاتها والمهمة الاقتصادية الأولى فيها ، حتى أنها اعتبرت التصنيع النشاط الاقتصادى الأول فى تصنيف النشاط

الاقتصادى ، على خلاف بقية الدول فى هذا المضمار التى تعتبر الزراعة والغابات والصيد النشاط الاقتصادى الأول .

وعلى الرغم من أن التصنيع هو حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية فان دول العالم التى وصلت الى مرحلة متقدمة من التصنيع لم تتبع أسلوب واحد للتنمية الصناعية . ويمكن تمييز أسلوبين رئيسيين من هذه الأساليب :-

الأول : التصنيع التلقائى نتيجة لتغير فى هيكل انفاق المستهلكين مع الاستمرار فى عملية التنمية . وبمقتضى هذا الأسلوب فان أمر التصنيع يترك لقوى السوق فى ظل فلسفة الحرية الاقتصادية حيث يتولى أمر التنمية رجال الأعمال الرأسماليين الذين يتخذون قرارات الاستثمار بناء على توقعاتهم لمعدلات الأرباح فى السوق ، وبطبيعة الحال فان التنمية وفقا لهذا الأسلوب انما تبدأ بالصناعات الاستهلاكية وتتدرج حتى انشاء الصناعات الرأسمالية وهو ما اتبعته البلاد الرأسمالية فى الماضى .

الثانى : التصنيع المخطط والذى يتم وفق خطة موضوعة حيث تتولى الدولة الاشراف على تخطيط وتنفيذ خطة التنمية الصناعية التى لا تعتمد أساسا على أحوال السوق ودافع الربح . ولذلك فان التنمية الصناعية فى هذه الحالة لا يشترط أن تبدأ بانشاء الصناعات الاستهلاكية كما هو الحال فى ظل ظروف التصنيع التلقائى . فالاتحاد السوفيتى مثلا بدأ باقامة الصناعات الأساسية والانتاجية فى اطار

من التخطيط الشامل ثم تلاها بالصناعات الاستهلاكية في مرحلة متأخرة نسبيا .

ويتم التصنيع التلقائى عن طريق التغير فى بنيان الطلب الاستهلاكى .

ويشير الأستاذ " أنجل " فى هذا الشأن الى أنه مع اتجاه الدخل الفردى الحقيقى الى الزيادة فان نسبة ما يخصص للانفاق على الغذاء من هذا الدخل تتجه الى التناقص التدريجى وبالتالى تتزداد نسبة ما يخصصه الأفراد من هذا الدخل للانفاق على السلع الصناعية والخدمات . وحيث أن الانفاق على الخدمات فى المراحل الأولى للتنمية يكون منخفضا الى حد كبير فان الطلب على السلع الصناعية يتجه الى الزيادة السريعة مع استمرار عملية التنمية .

ولا يعنى اتجاه الانفاق على الغذاء الى التناقص النسبى مع كل زيادة فى الدخل أن الانفاق على الغذاء سوف يتجه الى التناقص بشكل مطلق . ذلك أن الانفاق على الغذاء لابد وأن يتجه الى الزيادة المطلقة مع كل زيادة فى الدخل . ولكن نسبة ما يوجه للانفاق على الغذاء من الدخل تتجه الى التناقص .

وفى الواقع أن زيادة الدخل فى أولى مراحل التنمية قد لا يصاحبها انخفاض نسبة ما ينفق من هذه الزيادة على الغذاء . ويحدث ذلك بصفة خاصة اذا صاحب زيادة الدخل اجراءات حكومية تستهدف اعادة توزيع الثروة والدخل . ذلك أن اعادة توزيع الثروة

والدخل لصالح الطبقات الفقيرة كما يحدث فى الدول النامية ذات النزعات الاشتراكية يترتب عليه زيادة دخول الفئات ذات الدخول المنخفضة والتى توجه نسبة عالية من دخلها للانفاق على الغذاء • ولذلك فان الانفاق على الغذاء كنسبة من الدخل لا يتجه الى الانخفاض فى مثل هذه الظروف ، ومعنى ذلك أن الجزء المخصص للانفاق على السلع الصناعية لن يتجه الى الزيادة كما جاء فى قانون " انجل " ولذلك يمكن القول بأن قانون " أنجل " لا يحدث أثره الا فى المدى الطويل • فضلا عن ذلك فانه حتى اذا صاحب التنمية الاقتصادية فى أول مراحلها اتجاه الطلب على السلع الصناعية الى الزيادة كنتيجة لزيادة الدخل فانه فى هذه الحالة قد تتجه الزيادة فى الطلب على هذه السلع الى الاستيراد من الخارج • ومن ثم فان مفعول قانون " أنجل " يحدث أثره لصالح الدول الأجنبية المنتجة لهذه السلع الصناعية وليس لصالح الدولة النامية ذاتها •

مما تقدم يتضح أنه لا يمكن الاعتماد على قانون أنجل كمحرك للتنمية الصناعية عن طريق تغيير بنيان الطلب الاستهلاكى • ولذلك فانه لا بديل للتنمية المخططة كوسيلة للاسراع بالتنمية الاقتصادية •

ومما لاشك فيه أن عملية التنمية الصناعية لابد وأن يصاحبها تغييرات أساسية فى بنيان الاقتصاد القومى يتمثل أهمها فيما يلى :-

١ ــ ارتفاع نسبة الانتاج الصناعى الى جملة الناتج القومى .

٢ ــ زيادة نسبة العاملين بالصناعة الى جملة العاملين .

٣ ــ اتجاه معامل رأس المال / العامل الى الارتفاع .

٤ ــ اتجاه معامل رأس المال / الدخل الى الانخفاض ،

٥ ــ ازدياد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات .

ونستعرض فيما يلى بايجاز كل من هذه التغيرات :ــ

١ــ ارتفاع نسبة الانتاج الصناعى الى جملة الناتج القومى :

آشرنا فيما تقدم الى أن التصنيع يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية وبطبيعة الحال فانه ما أن يزداد الاستثمار فى قطاع الصناعة وتصل هذه الاستثمارات الى مرحلة الانتاج حتى يبدآ الانتاج الصناعى فى الزيادة . ومع زيادة نسبة المبالغ المستثمرة فى قطاع الصناعة الى اجمالى الاستثمار القومى ، فان معدل الزيادة فى قيمة الانتاج الصناعى يكون أكبر من معدل زيادة الانتاج فى القطاعات السلعية الأخرى . ويترتب على ذلك ازدياد الاهمية النسبية لقيمة الانتاج الصناعى فى الناتج القومى . وغالبنا ما يتميز الانتاج الصناعى فى أولى مراحل التنمية بزيادة آهمية السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق الداخلى وذلك باحلال هذه السلع محل الواردات من الخارج . مثال هذه المنتجات الغزل والمنسوجات والأحذية وبعض المواد الغذائية ، ويرجع ذلك الى أن هذه الصناعات لا تحتاج الى مقادير كبيرة من رأس المال فضلا عن توافر الخبرة الفنية المطلوبة لتشغيل هذه الصناعات .

وفى المرحلة التالية تتميز عملية التنمية الصناعية بالتوسع فى انشاء صناعات السلع الوسيطة مثل صناعات الأسمنت والأسمدة والزجاج . مثل هذه السلع تحتاج اليها كافة قطاعات الاقتصاد القومى مثل قطاع الزراعة والتشييد والبناء والنقل بالاضافة الى قطاع الصناعة . ولذلك فهى تتميز باتساع السوق الذى يمكن أن تباع فيه . ويعتمد هذا النوع من الصناعات فى تشغيله على خامات ومواد زراعية ومعدنية فى شكلها الأولى دون أن تمر بمراحل تصنيعية متوسطة . وهذه المواد الأولية توفر فى الدول النامية .

وفى المرحلة الأخيرة من مراحل التنمية الصناعية يبدأ انتاج السلع الرأسمالية فى النمو مثل الالات الميكانيكية والكهربائية والسلع الهندسية والصناعات الكيماوية وتتشابك العلاقات بين هذه الصناعات وبعضها البعض الأمر الذى يستلزم أن يتم انشاؤها فى شكل مجموعات متداخلة تكمل بعضها البعض الآخر . وبطبيعة الحال فان انشاء هذه الصناعات يأتى فى المراحل المتقدمة لعملية التنمية الصناعية لما تستلزمه من خبرات ومهارات ورءوس أموال كبيرة لا تتوفر الا بعد أن تصل التنمية الى مراحل متقدمة وتزداد القدرة على تمويل انشاء مثل هذه الصناعات ذات التكاليف المرتفعة . كما أن هذه الصناعات تحتاج الى سوق لتصريف منتجاتها من الالات وهو ما يحتاج الى وجود صناعات تستخدم هذه الالات . ولذلك فان انشاء هذه الصناعات الرأسمالية يتطلب وجود صناعات أخرى تحتاج الى انتاجها من الالات . وانشاء الصناعات الاستهلاكية والأساسية فى مراحل سابقة لانشاء الصناعات الرأسمالية يضمن وجود سوق لتصريف

الانتاج من الالات والمعدات الرأسمالية الذى تنتجه صناعات السلع الرأسمالية .

مما تقدم يتضح أنه مع اتجاه نسبة الانتاج الصناعى الى الناتج القومى الى الارتفاع خلال عملية التنمية الصناعية ، فان هيكل الانتاج الصناعى نفسه يتجه الى التغير التدريجى من سلع استهلاكية الى سلع أساسية ووسيطة والى سلع هندسية معقدة مع التدريج فى مراحل التنمية الصناعية .

٢- زيادة نسبة العاملين بالصناعة الى جملة العاملين :

مع زيادة رأس المال المستثمر فى القطاع الصناعى ومع البدء فى تشغيل الوحدات الانتاجية الجديدة يتزايد عدد العاملين فى الصناعة بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد العاملين فى قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى . ومن شأن ذلك أن يستوعب القطاع الصناعى معظم الزيادة فى قوة العمل الوطنية وفى أحيان أخرى تتطلب عالمية التصنيع انتقال جانب من العاملين بالزراعة الى القطاع الصناعى . وحيث تنتشر البطالة المقنعة فى الزراعة فان امتصاص الصناعة لجانب من العاملين بالقطاع الزراعى لن يؤثر على حجم الانتاج الزراعى .

وتجدر الاشارة الى أنه يصاحب التنمية الصناعية هجرة واسعة من الريف الى الحضر للعمل بالمشروعات الصناعية وفى قطاع الخدمات المباشرة التى تلزم لعمليات الانتاج والتسويق فى المنشآت الصناعية والخدمات غير المباشرة التى يحتاجها العاملين الجدد فى المدن نتيجة للارتفاع النسبى فى الأجور بالمدن عنه فى الريف . ويترتب

على الانخفاض النسبى لعدد العاملين بالزراعة لانتقالهم الى الصناعة والخدمات مع عدم تأثر الانتاج الزراعى ، زيادة انتاجية العامل الزراعى .

٣ - اتجاه معامل رأس المال / العامل الى الارتفاع :

يعبر معامل رأس المال / العامل عن مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد فى أى قطاع أو صناعة أو فرع صناعة أو منشأة فردية . ويختلف هذا المعامل من صناعة لأخرى ومن قطاع لآخر . فمقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد يزيد فى قطاع الصناعة عنه فى قطاع الخدمات . كما يزيد رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد بالصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب عنه بالنسبة للصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج أو الأحذية كما يقل معامل رأس المال / العامل بالصناعات اليدوية (الحرفية) عنه بالصناعات الآلية ، فتشغيل عامل واحد بصناعة النسيج اليدوية يحتاج الى رأس المال أقل بكثير لما يحتاجه تشغيل عامل واحد بصناعة النسيج الآلية . ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين المعامل المتوسط لرأس المال العامل والمعامل الحدى له . فالمعامل المتوسط لرأس المال / العامل يمثل نسبة رأس المال القومى الى جملة عدد الأشخاص العاملين بينما المعامل الحدى لرأس المال العامل يمثل الزيادة فى رأس المال اللازمة لتشغيل عامل اضافى . وتتوقف قيمة كل من المعامل المتوسط والمعامل الحدى على توزيع القوة العاملة على قطاعات النشاط الاقتصادى وعلى درجة التقدم الفنى فى المجتمع .

فكلما زادت نسبة العاملين بالصناعة وفى مشروعات المنافع العامة الى جملة العاملين كلما ارتفع معامل رأس المال / العامل فى المتوسط . وكلما اتجهت الدولة الى التصنيع الثقيل كلما ارتفع المعامل الحدى لرأس المال / العامل حيث ينطوى التصنيع الثقيل على زيادة كثافة رأس المال بالنسبة للأيدى العاملة . ومما لاشك فيه أنه كلما كانت الالات المستخدمة حديثة ومعقدة كلما زاد معامل رأس المال / العامل أى أن التقدم الفنى ينطوى على زيادة مستمرة فى معامل رأس المال / العامل .

٤ - اتجاه معامل رأس المال / الدخل الى الانخفاض :

يعبر معامل رأس المال / الدخل عن العلاقة بين رأس المال والدخل الذى يتولد من استخدام رأس المال . والمعامل المتوسط لرأس المال / الدخل هو مقدار رأس المال اللازم لتوليد هذا الدخل بينما يمثل المعامل الحدى لرأس المال / الدخل مقدار الزيادة فى رأس المال اللازمة لاحداث زيادة معينة فى الدخل القومى . وحيث أن الزيادة فى رأس المال هى الاستثمار الذى يحدث خلال الفترة فان المعامل الحدى لرأس المال / الدخل يمثل العلاقة بين الزيادة فى الدخل والاستثمار المطلوب لاحداث هذه الزيادة .

أى $\frac{\text{الاستثمار}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$. ويمثل مقلوب هذه النسبة الانتاجية الحدية لرأس المال (انتاجية الاستثمار) . وهذه الأخيرة تعكس مقدار الزيادة فى الدخل والانتاج المترتبة على مقدار معين من الاستثمار .

ويميل المتخصصين فى دراسات التنمية الى الاعتقاد بأنه فى المراحل الأولى للتنمية فان معامل رأس المال / الدخل يتجه الى الارتفاع نتيجة لزيادة نسبة المبالغ المستثمرة فى مشروعات رأس المال الاجتماعى مثل الخزانات والسداد والطرق واستصلاح الأراضى . على أنه ما أن يتجه الاستثمار فى المشروعات ذات العائد السريع الى الزيادة حتى تبدأ هذه النسبة فى الانخفاض النسبى ثم تستقر تدريجيا عند مستوى معين يتراوح ما بين ٣ : ١ ، ٤ : ١ .
وترجع أهمية معامل رأس المال / الدخل الى أن يتخذ كمقياس لمقدار حاجة الاقتصاد القومى من الاستثمارات لاحداث زيادة معينة فى الدخل ، أو معرفة معدل نمو الدخل القومى اذا عرف مقدار استثمارات المجتمع ، تطبقا لمعادلة " هارد ودومر " (١) :

فان معدل نمو الدخل القومى = $\frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$ ، فاذا كان معدل الاستثمار يساوى ١٥ ٪ من الدخل القومى وأن معامل رأس المال/ الدخل يساوى ٥ : ١ (أى يلزم استثمار خمسة جنيها مثلا لاحداث زيادة قدرها جنيه فى الدخل) فان معدل نمو الدخل = $\frac{١٥}{٥}$ = ٣ ٪ .

٥ - ازدياد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات :

يصاحب عملية التنمية زيادة الحاجة الى الخدمات المختلفة ، مثل النقل والمواصلات والاسكان والتجارة والمال والخدمات المهنية والشخصية . فالطلب على هذه الخدمات يتجه الى الزيادة بسرعة مع

---

(١) W. Avthv Lawis (Theory of Economic Growth) .

ارتفاع مستوى الدخل الحقيقى ويترتب على ذلك زيادة مقدار الاستثمارات الموجهة الى قطاع الخدمات وزيادة العاملين بهذا القطاع . فمن المعروف أن الجانب الأكبر من انفاق المستهلكين فى الدول الفقيرة يوجه الى الطلب على السلع خصوصا المواد الغذائية . ومع اتجاه الدخل الفردى الحقيقى الى الارتفاع ، فان الانفاق على السلع الصناعية والخدمات المختلفة يتجه الى الزيادة التدريجية . ويحتل قطاع الخدمات أهمية كبرى فى الدول المتقدمة وتزداد أهميته النسبية على مر الزمن . ويعتبر قطاع الخدمات الملجأ الطبيعى الذى ينتقل اليه من يترك الريف للبحث عن عمل فى المدن وذلك نظرا لعدم الحاجة الى مهارات خاصة لمن يعملون فى بعض مجالاته .

رابعا – التنويع فى الصادرات :-

قد تكون أهداف التنمية تخليص الاقتصاد من أخطار الاعتماد على محصول واحد ، اذ الملاحظ أن كثيرا من الدول المتخلفة تعتمد اعتمادا كليا تقريبا على محصول واحد يؤمن لها النسبة الكبرى من متطلباتها من النقد الأجنبى . فمثلا كان الأرز يشكل ٧٥ ٪ من صادرات بورما فى عام ١٩٥٥ وكان البن يشكل عام ١٩٥٦ نحو ٧٠ ٪ من صادرات البرازيل ، وكان القطن الخام يمثل عام ١٩٦٠ نحو ٧٠ ٪ من صادرات مصر ، كما شكل البترول نحو ٩٣ ٪ من صادرات العراق ، ويكون القطن ومنتجاته ٨٥ ٪ من صادرات السودان ، وهكذا . فاعتماد الدول المتخلفة بهذه الصورة على محصول واحد يجعل اقتصادياتها عرضة للتأثر الشديد بالتغيرات الطارئة على أسعار

المواد المصدرة وأسواقها من جهة ، وبالتغيرات الناتجة عن العوامل التى تتحكم فى انتاج هذا المحصول الواحد من جهة ثانية . فهبوط الأسعار العالمية للأرز أو البن أو القطن مثلا من شأنه أن يخفض دخل هذه الدول من العملة الأجنبية أولا ، ودخلها الفردى والقومى على التوالى . ولقد شهدت الدول المتخلفة تدهور فى تجارتها الخارجية ، وتعرض اقتصادياتها للخطر نتيجة اعتمادها على محصول واحد بشكل عام وذلك لميل معدل التبادل الدولى لغير صالحها .

وقد سبق أن أوضحنا أن معدل التبادل الدولى

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}} \times ١٠٠ ٪$$

فاذا كان هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح كان ذلك فى صالح الدولة . ويعنى ذلك أن الرقم القياسى لأسعار الصادرات أكبر من الرقم القياسى لأسعار الواردات ، أى أنه بنفس كمية الصادرات يمكن استيراد كمية أكبر من الواردات .

أما اذا كان المعدل أقل من واحد صحيح فان ذلك يدل على أن معدل التبادل فى غير صالح الدولة ، أى انه لابد من زيادة كمية الصادرات للحصول على نفس الكمية من الواردات . وبصفة عامة يميل هذا المعدل لغير صالح الدول المتخلفة التى تتكون صادراتها فى الغالب من السلع الزراعية أو المواد الأولية ، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلى :-

١ ـ عدم زيادة طلب المستهلكين فى الدول المتقدمة على السلع الزراعية بدرجة كبيرة . وبالتالى ضعف حجم الطلب على هذه السلع يضعف من قوة الدول المتخلفة فى المساومة على بيع منتجاتها .

٢ ـ فرض قيود فى البلدان المتقدمة على استيراد السلع الأساسية من الدول النامية ، فمثلا تحدد أمريكا حصة استيرادها من الأقطان المصرية طويلة التيلة ، كما تفرض انجلترا قيودا على وارداتها من الملابس القطنية من الهند وباكستان وهكذا .

وهذه القيود بالطبع تقلل من حجم الطلب على صادرات الدول المتخلفة مما يؤثر فى مركزها فى المساومة فى تحديد الأسعار .

٣ ـ تشترك بعض الدول المتخلفة فى انتاج محصول واحد أو انتاج مادة أولية واحدة ، مثل اشتراك كل من : السودان ، مصر ، سوريا ، البرازيل ، الهند فى انتاج القطن الذى يكون أكثر من ٥٠ ٪ من صادراتها . وهذا بالطبع يدفع مثل هذه الدول لعرض شروط أفضل لضمان تصريف صادراتها . وقد استغلت الدول المتقدمة هذه المنافسة بين الدول المتخلفة فعرضت أسعار منخفضة نسبيا لمنتجات هذه الدول . والمثل الواضح على ذلك هو أسعار البترول ، فقبل انشاء منظمة الدول المصدرة للبترول المعروفة باسم " الأوبك " كانت شركات البترول وهى تنتمى الى دول متقدمة تفرض أسعار البترول على الدول المنتجة ، كما أن أية محاولة من أية دولة من هذه الدول تعرضها لخفض الاستيراد منها وبالتالى تعرض دخلها القومى

وبدوره اقتصادها للتدهور • ومن ثم فقد ضمنت هذه الشركات انخفاض أسعار البترول لفترة طويلة •

٤ ـ لا يوجد أى ترابط أو تنظيم بين الدول المتخلفة ، فكل دولة منفردة تواجه المساومة مع الدول المتقدمة ذات النفوذ الاقتصادى والسياسى ، وبذلك لا تستطيع مثل هذه الدول منفردة من الحصول على أسعار أحسن لتصدير منتجاتها ، فمثلا بعد انشاء منظمة الأوبك التى تمكنت من جمع الدول المنتجة للبترول فى منظمة واحدة تتحكم فى حوالى ٩٠ ٪ من انتاج البترول فى العالم ، باستثناء انتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، استطاعت أن تفرض أسعار مرتفعة للبترول وتلزم الدول المتقدمة بقبولها • ولعل الارتفاع الكبير الحالى فى أسعار البترول أكبر دليل على أهمية تكتل الدول المتخلفة ذات الانتاج المتشابه فى رفع أسعار صادراتها • ولقد تنبأت الدول المتقدمة التى تنتج سلع زراعية متشابهة الى أهمية تكتلها فى منظمة واحدة لضمان أسعار لمنتجاتها تتمشى مع المستوى العالمى للأسعار ، فمثلا منظمة القمح العالمية التى تضم كل من : أمريكا ، كندا ، فرنسا ، استراليا وغيرها من الدول المتقدمة قد تمكنت من ضمان أسعار مجزية للقمح •

٥ ـ حلول السلع المصنوعة من الألياف والمنتجات الصناعية محل السلع التى تعتمد على المواد الخام من الدول المتخلفة ، مثل احلال الألياف الصناعية محل ألياف القطن والحرير والكتان والصوف واحلال المطاط الصناعى محل المطاط الطبيعى وهكذا • وقد أدت مرونة

الاحلال الى جعل الطلب على بعض منتجات الدول المتخلفة كبير المرونة مما يجعل هذه الدول تخشى من رفع الأسعار خوفا من خفض الطلب بنسب أكبر وبالتالى قلة حصيلتها من العملات الأجنبية .

٦ - تعتمد الدول المتخلفة فى وارداتها على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للتنمية الاقتصادية وكذلك السلع الصناعية اللازمة لمواجهة زيادة حجم الاستهلاك الداخلى وعدم مقدرة الصناعات المحلية لتلبية مثل هذه الزيادة . ومن ثم لا غنى للدول المتخلفة عن مثل هذه الواردات مما يجعل الطلب عليها غير مرن . وتستغل الدول المتقدمة هذا الموقف وتزيد بصفة مستمرة فى أسعار وارداتها للدول المتخلفة .

وقد دعت كل هذه الأسباب السابقة الدول المتخلفة الى ضرورة عدم الاعتماد على محصول واحد فى تجارتها الخارجية وضرورة اتباع سياسة التنويع فى صادراتها وبالتالى التنويع فى هيكلها الاقتصادى . ومن ثم كان من أهداف التنمية الاقتصادية التنويع فى الصادرات .

سادسا - العدالة والأهداف الأخرى :-

ويمكن أن نذكر عددا كبيرا من الأهداف الأخرى التى توضع للتنمية كتحقيق العدالة الاجتماعية ، ورفع مستوى الريف ، ومستوى التعليم والتدريب واقامة شبكة مواصلات حديثة الى غير ذلك من الأهداف الا أن جميع هذه الأهداف تتطلب انفاقا استثماريا يهدف الى بناء الطاقات الانتاجية الجديدة وتحقيق الأهداف التى يتطلبها المجتمع .

الفصل الخامس

عقبات التنمية الاقتصادية

تعكس خصائص البلاد المتخلفة عقبات التنمية الاقتصادية ويرجع ذلك الى الطبيعة الدائرية للعلاقات التى تنشأ بين الخصائص الأساسية للبلاد المتخلفة حيث تشكل الخصيصة فى نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص ، وحيث أن البلاد المتخلفة تمتاز بتلك الخصائص دون غيرها من البلاد المتقدمة وحيث أن هذه الخصائص تشكل فى الوقت نفسه سببا ونتيجة لبعضها البعض ، فان من المنطق أن نستنتج أن لهذه الخصائص دخلا فى استيلاء التخلف على تلك البلاد ، أو بعبارة أخرى ، فى عرقلة سبيل هذه البلاد الى النمو الاقتصادى المطرد .

ورغم أن سبب بقاء البلاد فقيرة على ماهى عليه من الفقر لا ينطبق بنفس القدرة على كل البلاد . فان ثمة سمات مشتركة تسمح ببعض التعميم . ولكن يجب مراعاة أنه فى حالة دراسة أوضاع بلد ان مفرده فان الأجوبة العامة تتطلب تفسيرات مرنة ومتنوعة فى التوكيد على أساس الأوضاع الخاصة بكل بلد على حده .

وفيما يلى أهم العوامل الرئيسية التى يمكن اعتبارها بصفة عامة عوائق التنمية الاقتصادية فى الدولة .

أولا – حجم السوق :

يصف بعض الاقتصاديين علامة التنمية بأنها كبر حجم السوق، ويعتقد آدم سميث وهو من كبار الاقتصاديين الانكليز أن التخصص هو جوهر زيادة الانتاج . وحجم الانتاج يتوقف بدوره على حجم السوق . وفى المراحل الأولى للتقدم الاقتصادى كان هدف الأسرة هو الاكتفاء الذاتى لذلك قامت التجارة على نطاق ضيق . ولكن بظهور الأسواق اتسعت التجارة وأدى التخصص الى زيادة حجم الانتاج واتساع التبادل التجارى . وقد أدى اتساع الأسواق الى الحاجة الى تقدم وسائل التنقل والمواصلات التى عملت بدورها على ربط وتوسيع نطاق الأسواق . ومن المعروف أن اتساع الأسواق وزيادة حجم التبادل التجارى أدى الى تقدم وتطور الصناعة التى بدورها ساهمت فى الاسواق بالتنمية الاقتصادية .

وتتوقف كفاية الانتاج الى حد كبير على حجم الانتاج حيث أن بعض التكاليف وبالذات التكاليف الثابتة تنخفض مع زيادة الانتاج . وحجم الانتاج بدوره يتوقف على حجم السوق . ويتوقف حجم السوق بدوره على عدة عوامل منها : حجم السكان ، قدرة المجتمع والقوة الشرائية للمستهلكين ، تكلفة النقل والمواصلات وحواجز التجارة .

وتتصف البلاد المتخلفة ذات التخلف فى الموارد والتخلف فى السكان بضيق السوق ، حيث أن معظم البلاد المتخلفة لا يمكن أن تتحمل أسواقها الداخلية الصناعات ذات الانتاج الكبير مما يعوق التوسع فى زيادة الانتاج كما يعوق انشاء بعض الصناعات الهامة التى تعتمد

على حجم السوق • فلو آخذنا مثلا صناعة مثل صناعة الحديد والصلب أو السيارات فاننا نجد أن هناك حد أدنى لحجم الوحدة الانتاجية فى مثل هذه الصناعات حتى تستطيع الانتاج بتكاليف اقتصادية معقولة • والحد الأدنى للوحدة الانتاجية فى صناعة الحديد والصلب قد يتطلب سوقا كبيرا نسبيا حتى تستطيع أن تستوعب كل انتاجه مع المحافظة على تكلفة الوحدة عند حد اقتصادى معقول •

ونظرا لضيق حجم أسواق الدول المتخلفة لضعف الدخل القومى وبالتالى ضعف القوة الشرائية ، لذلك تقف هذه الأسواق عقبة فى سبيل التوسع الصناعى • وقد يقال أن الدول المتخلفة ممكن أن تتحمل التكلفة المرتفعة فى بداية الانتاج وتحمى الصناعات الناشئة بها لكى تصل الى الحد المعقول من تكلفة الانتاج • ولكن مثل هذا الاجراء يرهق المستهلك ويحد من قوته الشرائية لارتفاع الأسعار ولا يسمح بالتوسع السريع فى حجم الانتاج نظرا لقلة الاستهلاك •

ثانيا – الحلقات المفرغة :-

تتعرض الدول المتخلفة الى العديد من العقبات الداخلية التى تعوق التنمية الاقتصادية مثل انخفاض مستوى الادخار وبالتالى الاستثمار وانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالى ضيق نطاق السوق والزيادة السريعة فى حجم السكان وهكذا • على أن جسامة هذه العقبات ليست تتمثل فقط فى تعددها أو فيما يلاقيها من ضغط سكانى شديد ولكن محور المشكلة هو أن العقبة الواحدة تشكل فى نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من العقبات بما يترتب على ذلك من انتظامها فى حلقات مفرغة •

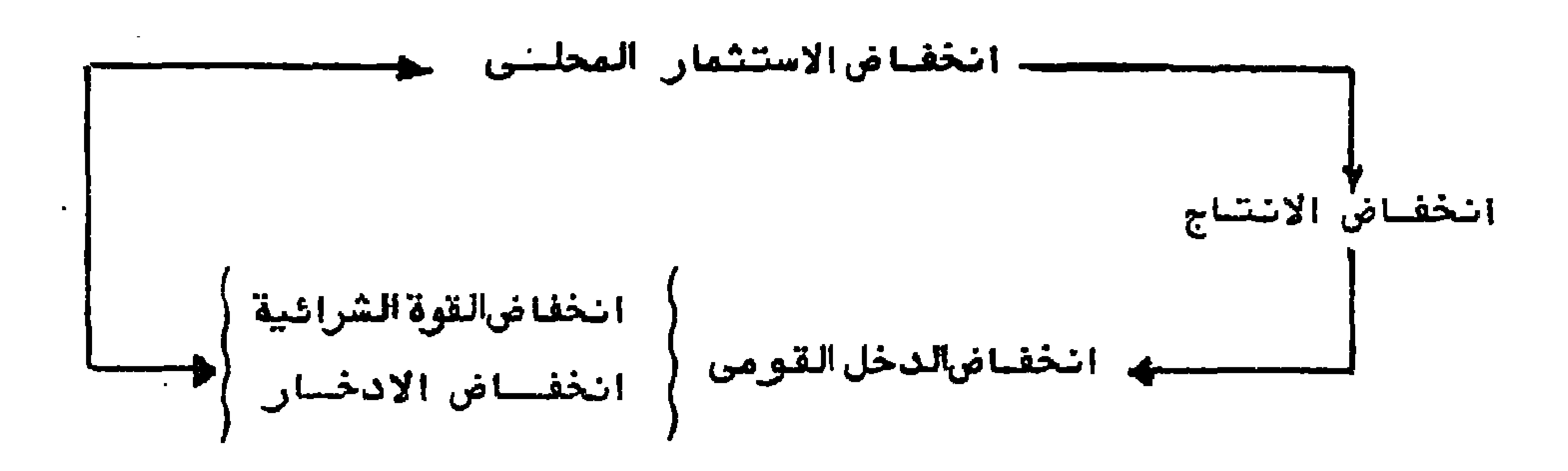
ويتبلور مضمون فكرة الحلقة المفرغة فى وجود مجموعة دائرية من العوامل التى يتأثر ويؤثر الواحد منها فى الآخر على نحو من شأنه الابقاء على انخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الفقيرة . ويقع الحياه الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد المتخلفة بالحلقات المفرغة . وتوحى هذه الحلقات المفرغة الى أن كثيرا من العوائق التى تؤخر التنمية الاقتصادية هى فى آن واحد سبب للفقر ونتيجة له . فهنالك اذن علائق دائرية تعمل على استمرار انخفاض مستوى التنمية .

وتعدد الحلقات المفرغة وتتنوع فى تفسيرها لتخلف الدول المتخلفة ، غير أن أهم هذه الحلقات وأكثرها انتشارا هو الحلقة المفرغة الأساسية التى توصف البلاد المتخلفة بأنها فقيرة لأنها فقيرة . ويرى " نيركسه " [1] أنه ربما كان أهم الحلقات المفرغة التى تعانيها البلاد المتخلفة ما تعلق منها بتكوين رؤوس الأموال ، فمن ناحية العرض ، يتوقف عرض رؤوس الأموال على كل من المقدرة على الادخار والرغبة فيه . وأما من ناحية الطلب فيتوقف الطلب على رؤوس الأموال على توافر الحوافز للاستثمار . وتعانى البلاد المتخلفة من حلقة مفرغة فى هاتين الناحيتين لمشكلة تكوين رؤوس الأموال . فمن ناحية العرض ، ترجع ضآلة المقدرة على الادخار لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى . ويعكس انخفاض مستوى الانتاجية

---

(1) Nurkse, R. " Probieins of Capital Fonmation un Under Dcvelo " Ped Countries, 1953, P. 4 .

الذى يرد بدوره لانخفاض مستوى رؤوس الأموال ، الأمر الذى يرجع لضآلة القدرة على الادخار ، أما من ناحية الطلب ، فيرجع لانخفاض الحافز للاستثمار لانخفاض القوة الشرائية للسكان نظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى انما يعكس انخفاض مستوى الانتاجية الذى يرجع جزئيا على الأقل لانخفاض الحافز للاستثمار . وتتمثل حلقة الفقر المفرغة للبلاد المتخلفة فى الشكل التالى :ـ



وتفسر حلقة الفقر المفرغة بأن انخفاض حجم الاستثمار المحلى يؤدى الى خفض حجم الناتج القومى وذلك لقلة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية . وهذا بدوره يؤدى الى خفض الدخل القومى (الناتج القومى الصافى = الدخل القومى) ، ويؤدى ذلك بدوره الى ضعف الانفاق على الاستهلاك وضعف الادخار . كما أن ضعف الاستهلاك أى ضعف القوة الشرائية يؤدى الى ضعف حجم الاستثمار بالحافز ، أى لا يجد المنتجين مبرر لزيادة الاستثمار فى زيادة الانتاج الحالى لأن مقدرة المجتمع على الشراء ضعيفة ، وضعف الادخار بدوره يؤدى الى ضعف الاستثمار التلقائى ، أى الاستثمار الذى يقبل عليه المنتجين من تلقاء أنفسهم بانشاء المشروعات الجديدة

أو التوسع فى المشروعات الحالية . وبذلك يقل الاستثمار المحلى سواء كان استثمار بالحافز أو استثمار تلقائى . ويلاحظ أن هذه الحلقة المفرغة يمكن التغلب عليها بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية التى تزيد حجم الاستثمار المستخدم . ويمكن لهذه الاستثمارات الأجنبية لو أحسن استخدامها فى مشروعات الانماء أن تؤدى الى زيادة الناتج القومى الحقيقى فالدخل وبالتالى زيادة القوة الشرائية المحلية والادخار المحلى وزيادة الاستثمارات المحلية التى يمكن أن تحل بالتدريج محل الاستثمارات الأجنبية التى استخدمت فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية .

وتتفرع من الحلقة المفرغة الرئيسية العديد من الحلقات الثانوية فمثلا قد يؤدى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى الى انخفاض مستوى الصحة وبالتالى انخفاض مستوى القدرة على العمل فانخفاض مستوى الكفاية الانتاجية وانخفاض مستوى الناتج القومى فانخفاض مستوى الدخل القومى الحقيقى وانخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى وسوء التغذية وانخفاض مستوى الصحة . كذلك انخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى قد يؤدى الى انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية وبالتالى انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية والالمام بالطرق الحديثة للانتاج فانخفاض مستوى الناتج القومى وانخفاض الدخل الفردى الحقيقى ثم انخفاض مستوى التعليم . ومما لاشك فيه أنه بالتغلب على الحلقة المفرغة للفقر وهى الحلقة الرئيسية .

ثالثا – العقبات الخارجية :-

رأينا فى حديثنا عن الصفات الأساسية للدول المتخلفة اعتمادها على العالم الخارجى المتقدم فى معظم شئونها الاقتصادية ، فتعتمد صادرات البلاد المتخلفة المركزة فى المواد الأولية والتى تكون نسبة من الدخل القومى على أسواق البلاد المتقدمة كما تستورد تلك البلاد المتخلفة ما تحتاج اليه من سلع استثمارية واستهلاكية من البلاد المتقدمة . كذلك تعتمد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة للمساعدة فى تمويل جزء من التنمية الاقتصادية .

وتعتبر تبعية البلاد المتخلفة للدول المتقدمة احدى العقبات فى سبيل التنمية فى الدول المتخلفة وذلك لعدة عوامل أهمها التالى :-

(أ) اعتماد الدول المتخلفة على المواد الأولية فى تجارتها الخارجية مع الدول المتقدمة بما تتسم به الاسواق العالمية للمنتجات الأولية من درجة عالية من عدم الاستقرار . بما يترتب على ذلك من تقلبات واسعة تذبذب قيمة الصادرات ويؤدى بدوره الى تذبذب الواردات مما يعوق التنمية الاقتصادية التى تعتمد فى المرحلة الأولى على الأسواق الخارجية من مواد خام وآلات للتصنيع ويؤدى ذلك الى عرقلة الجهود التى تبذلها البلاد المتخلفة فى تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادى الداخلى ، وفى تأمين انتظام دولاب التنمية الاقتصادية حيث أن الصادرات تشكل نسبة عالية من الدخل القومى ومن ناحية أخرى تكون الواردات نسبة كبيرة من سلع رأسمالية وأدوات

ومهمات تكون نسبة كبيرة من جملة الانفاق القومى على الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

(ب) الاستثمارات الخارجية التى تعتمد عليها الدول النامية فى تحقيق معدلات مناسبة من التنمية ليست مستقرة وتعتمد فى معظم الأحوال على الظروف والأحوال السياسية كما تعرض الدول المتقدمة على ضرورة جعل الدول المتخلفة سوقا لتصريف منتجاتها الصناعية ، وبهذا تفيد معظم الاستثمارات ويحدد مجالها والدليل على ذلك أن معظم الاستثمارات الأجنبية فى مصر مثلا كانت موجهة ناحية تمويل التجارة الخارجية والبنوك التجارية وأعمال التأمين ، ولم تفكر هذه الأموال فى تمويل مشروعات التنمية الصناعية وكان الهدف من ذلك هو جعل مصر بصفة مستمرة سوقا لتصريف منتجات البلاد المتقدمة الصناعية صاحبة رؤوس الأموال .

(ج) تعتمد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة فى الخبرات الفنية اللازمة لتطور انتاجها بما يتمشى مع الأسواق العالمية وتعتبر الدول المتقدمة فنون الانتاج وأساليبه سر من أسرارها ، ولذا لا تبيح الا بالقليل للدول المتخلفة . وباستمرار التبعية للدول المتقدمة لا يمكن للدول المتخلفة أن تتقدم من النواحى الفنية على الدول المتقدمة فى الانتاج . ويعنى ذلك أن الفجوة فى الفن الانتاجى بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ستظل ثابتة ومستمرة .

رابعا - النقص فى المسح الاقتصادى والاجتماعى :-

من مؤشرات التخلف الأساسية فى البلاد المتخلفة نقص أو فقدان المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبشرية . ففى أكثر هذه البلاد لا توجد خرائط جيولوجية من شأنها توضيح مصادر الثروات الصخرية أو المعدنية أو البترولية . كما أنه لا توجد فيها دراسات عن مدى امكانية استثمارات الثروات المائية والزراعية . وبالاضافة الى فقدان المعلومات الدقيقة عن السكان وتركيبهم العمرى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى . وبعبارة أخرى أن نقص الاحصاءات المتعلقة بمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى بلد من البلدان يعد عقبة من عقبات التخلف .

ويرجع ذلك الى أن نقص هذه البيانات والاحصائيات يقف حجر عثرة فى المعرفة الدقيقة لموارد الدولة ومدى حجم هذه الموارد مما يؤدى الى التشكك فى جدية المشروعات ومن ثم الاحجام عنها أو رفض المساهمة فى تمويلها . فمثلا بعض المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير الذى يتردد فى المساهمة فى تمويل آية مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة وحجته فى ذلك هو نقص البيانات والاحصائيات المتوفرة للحكم على مدى نجاح المشاريع من الناحية الاقتصادية .

الفصل السادس

مراحل النمو الاقتصادى

تمر الدول فى نموها الاقتصادى بمراحل مختلفة ، ولقد حاول الاقتصاديون وغيرهم وصف هذه المراحل وخصائصها . ومن المحاولات الأولى فى هذا الشأن المراحل التى حددها "كارل ماركس" فى حديثه عن تطور الرأسمالية . وفى الوقت الحاضر تعتبر الدراسة التى قدمها الأستاذ "روستو" فى كتابه "مراحل النمو الاقتصادى" (1) من الدراسات الهامة الأساسية التى يجب على دارس علوم التنمية الاقتصادية الالمام بها لما تقدمه من تحليل لسلسلة الأحداث التى شاهدها التاريخ الحديث ، ومن أبراز لأوجه الشبه فى التطورات التى تمر بها الدول المتخلفة خلال عملية التنمية الاقتصادية بما حدث فى الماضى . وكذلك ابراز الخصائص التى تميزت بها كل مرحلة من مراحل النمو .

وبالرغم من أن فكرة مراحل النمو ماهى الا طريقة محدودة ، وعلى قدر غير قليل من التعسف ، الا انها تعالج عددا من المشاكل كالحوافز والعوامل التى تدفع عملية التنمية والصفات المشتركة لكل مرحلة والعلاقات بين مراحل النمو المختلفة .

W. Roslow, " The Process of Eronomic Giowth "(١) Oraad, 1953, CR. lr .

ويشمل هذا الفصل تلخيصا لنظرية الأستاذ روستو في مراحل النمو الاقتصادى ، يرى روستو في كتابه " مراحل النمو الاقتصادى " أنه من الممكن أن تقع جميع المجتمعات من حيث هيكلها الاقتصادى في احدى فئات خمس :-

١- المجتمع التقليدى . ٢- مرحلة التهيؤ للانطلاق .
٣- فترة الانطلاق . ٤- فترة النضوج .
٥- عصر شيوع الاستهلاك الوفير .

ويؤكد روستو من أن هذه الفئات الخمس انما تصور في الواقع المراحل المختلفة التي يمر بها المجتمع السائر في طريق النمو . وفيما يلى وصف لكل مرحلة من هذه المراحل .

أولا - مرحلة المجتمع التقليدى (1) :-

يطلق اصطلاح " المجتمع التقليدى " من الوجهة التاريخية على جميع المجتمعات التي سبقت عصر " نيوتن " (١٦٤٢ - ١٧٢٧) كما يطلق أيضا على جميع المجتمعات التي تلت عصر " نيوتن " الا أنها لم تتعرف على القوانين والفنون الانتاجية الجديدة التي تمكن الانسان من السيطرة على بيئته وزيادة دخله وامكاناته .

والميزة الرئيسية التي تميز المجتمع التقليدى عن غيره من المجتمعات هي المدى التي يمكن أن يصل اليه متوسط الدخل الفردى

---

(1) The Traditional Society .

فيه نتيجة عدم توافر الامكانات الجديدة التى تهيئها العلوم وتفوق الانتاج أو عدم استعمالها وتطبيقها بصورة منظمة ، وليس من الضرورى أن يكون المجتمع التقليدى مجتمعا ساكنا لا حركة فيه بل هو مجتمع يمكن له أن تحقق زيادات فى حجم الانتاج كما يمكن أن تظهر فيه تجديدات فنية ، يعود الفضل فى ظهورها للصدفة ، وقد تؤدى الى زيادات كبيرة فى الانتاج . فمن الممكن مثلا أن ترفع الانتاجية أثر ادخال محصول جديد أو شيوعه أو تحسين أعمال الرى ، الا أن المستوى العام للانتاجية يبقى فيها ، مع ذلك ، محدودا لعدم توافر امكانات العلم الحديث أو عدم تطبيقها أو عدم تهيؤ الاطار الفكرى اللازم لها .

وقد كان مقتضى القيود المفروضة على مستوى الانتاجية فى هذه المجتمعات أن استوجب منها تخصيص قسم كبير من مواردها للزراعة ، وقد نشأ عن النظام الزراعى هذا تركيب اجتماعى تلعب فيه الروابط العائلية والعصبية دورا كبيرا ، وتتلاشى فيه احتمالات ارتقاء الفرد بسهولة فى السلم الاجتماعى .

أما القيم الانسانية فى تلك المجتمعات فكانت مرتبطة بما يسمى بالقدرية طويلة الأجل ، أى التسليم بأن الفرص المتاحة للأحفاد لا تختلف عن تلك التى كانت متاحة للأجداد ولكن هذه القدرية طويلة الأجل لا تستبعد حرية الاختيار فى الأجل القصير . اذ يستطيع الانسان فى حدود معينة أن يجاهد لتحسين مركزه أثناء فترة حياته . ففى قرى الصين مثلا كان هناك صراع لا ينتهى

للحصول على الأرض الزراعية أو المحافظة عليها مما أدى الى بقاء الأرض فى يد أسرة واحدة لفترة تزيد عن قرن من الزمان .

وبالرغم من أن الحكم المركزى كان يسيطر على المجتمعات التقليدية فان مركز الثقل السياسى كان دائما فى أيدى أولئك الذين كانوا يملكون الأرض أو يسيطرون عليها نظرا لما يتمتعون به من نفوذ فى السلطات المركزية .

وهكذا ترى أن المجتمع التقليدى هو مجتمع يتصف بعدد من الصفات الاقتصادية والفنية والفكرية والاجتماعية وينطبق عليه معظم سمات المجتمع المتخلف السابق ذكرها .

ثانيا — مرحلة التهيؤ للانطلاق (١) :—

مرحلة التهيؤ للانطلاق هى الفترة التى يكون فيها المجتمع فى طور اعداد نفسه للانطلاق فى نمو مطرد سواء بالاعتماد على موارده الخاصة أو بالاعتماد على موارد غيره من المجتمعات ولقد أمدنا التاريخ بأمثلة متعددة عن أحوال الدول التى تمر فى هذا الطور ، ويمكن تصنيف هذه الأحوال فى فئتين :—

الفئة الأولى : وتشمل أحوال الدول التى كان عليها أن تقيم الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية اللازمة للتهيؤ للانطلاق وذلك كبعض دول آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا .

(١) The Preconditions for Take - Off

وهى الدول القديمة تاريخا والتى لم يهاجر اليها خبرات من دول آخرى بدرجة كبيرة .

الفئة الثانية : وتشمل أحوال بعض الشعوب كالولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا التى كان عليها فقط أن تقيم الشروط الاقتصادية والفنية اللازمة للتهيؤ للانطلاق لبناء رأسمال اجتماعى وتهيئة أوضاع اقتصادية تجعل من المفيد الانتقال من الزراعة والتجارة الى الصناعة . وهى الدول المكتشفة حديثا نسبيا وهاجر اليهم الكثير من الدول فى الفئة الأولى .

وفى مرحلة التهيؤ للانطلاق يعمل المجتمع على تهيئة نفسه للانتقال من مجتمع تغلب عليه الصفة الزراعية الى مجتمع تبدأ فيه بوادر ظهور قطاعات جديدة كالصناعة والمواصلات والتجارة والخدمات . كما يبدأ هذا المجتمع بتوسيع أسواقه الداخلية وتكييف نفسه مع الأسواق العالمية . ويعتبر ارتفاع معدل الاستثمار أبرز ما يميز هذه المرحلة التى تتطلب من المجتمع أيضا الأخذ بمبادىء العلوم الأساسية والتطبيقية والطرق الانتاجية الحديثة

وتحتل الزراعة خلال مرحلة الانتقال من الوضع التقليدى الى حالة الانطلاق أدوارا أساسية ثلاثة :-

١ - فعلى الزراعة ، فى المقام الأول ، أن تنتج المزيد من الأغذية التى تلزم لمواجهة احتياجات السكان فى الريف والمدن .

٢ - وعلى الزراعة أن تقدم للحكومة ايرادا ضريبيا يتسع

مع اتساع وعمق الثورة الانتاجية فى الزراعة .

٣ - وعلى قطاع الزراعة أيضا أن يتنازل عن جزء كبير من الدخل الفائض فيه لصالح القطاعات الجديدة وهذا يذكرنا بما قاله " آدم سميث " من أن الدخل الفائض المستمد من ملكية الأراضى الزراعية يتحول بطريقة ما من أيدى أولئك الذين يبددونه فى الانفاق على الكماليات الى أيدى أولئك الأفراد المنتجين الذين يستثمرونه فى القطاعات الجديدة ، ومن العوامل الأساسية فى مرحلة التهيؤ للانطلاق اقامة الرأسمال الاجتماعى اللازم كالطرق والجسور والخطوط الحديدية والسدود ومشروعات الرى ، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطول فترة اكتماله وضخامة تكاليفه وتفرغ وانتشار آثاره وفوائده فى مختلف قطاعات الاقتصاد . ومن الصفات الاساسية للرأسمال الاجتماعى أن المكاسب التى تعود منه لا تذهب بطبيعتها مباشرة الى أولئك الذين آقاموه بقدر ما تشيع بين جميع طبقات المجتمع لتنفيذ مختلف قطاعاته وطبقاته فاذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المميزات الثلاثة الرأسمال الاجتماعى ، أى طول فترة الاكتمال والتشييد ، وضخامة الحجم ، ثم تسرب المكاسب الى الآخرين ، يتضح لنا أن من المحتم على الحكومات أن تلعب دورا رئيسيا فى عملية انشائه ، الأمر الذى يعنى أن الحكومات لابد وأن يكون لها دور هام فى فترة التهيؤ للانطلاق عن طريق اقامة منشآت الرأسمال الاجتماعى .

ننتقل الآن الى الجانب غير الاقتصادى من الشروط اللازمة

للانطلاق . ان الخطوط العريضة للتغيرات التى يجب أن تحدث فى المجتمع لكى تهيىء المجتمع التقليدى للنمو المطرد ، ليس أمرا مجهولا ، فلا يكاد يختلف اثنان فى أن من الضرورى أن تنشأ طبقة واعية ، أو قيادة جديدة ، وأن تطلق لها الحرية فى بناء مجتمع صناعى حديث كما أن من الضرورى أن تؤمن هذه الطبقة المفكرة الجديدة بواجبات الدفى فى اقامة حضارة جديدة .

والحقيقة التاريخية الثابتة ، أن وجود حركة قومية متمردة ، تنادى بتدخل الدول الأكثر تقدما فى الشئون الداخلية ، كما أن من أهم وأقوى الدوافع على احداث التحول من الوضع التقليدى الى المجتمع العصرى . وقد استندت الحركات القومية فى بعض الأحيان على ائتلافات انتقالية تجمع بينها عادة عقيدة ثابتة مشتركة تعتبر أن من واجبها المقدس خلق دولة مستقلة حديثة . ولو نظرنا الى الوقائع التاريخية لوجدنا أن هذه الائتلافات كانت تضم جناحا سياسيا أو عسكريا وجناحا آخر اقتصاديا ، وكل من هذين الجناحين يدين بدوافع وأهداف متباينة بعض الشىء بالنسبة لتكوين الدولة الجديدة . ففى اليابان مثلا نجد الائتلاف بين الطبقة المتوسطة من التجار وبين بعض الموظفين المدنيين والعسكريين الذين اشتغلوا فى ميدان الأعمال ، وفى بريطانيا يمكن القول بأن القومية البريطانية التى تغلبت على التحزبات القائمة التى تولدت من كثرة الاعتداءات وأعمال التحدى التى وجهت الى جزيرة صغيرة من القارة الأم ، هذه القومية كان لها أثر جوهرى فى خلق وضع اجتماعى كبير من المرونة داخل بريطانيا مما سارع بعملية بناء الشروط اللازمة

للانطلاق .

وبصفة عامة تعد مرحلة التهيؤ للانطلاق من أصعب مراحل النمو التى يمر بها المجتمع لأنه فى هذه المرحلة يعمل المجتمع على التخلص من أغلب صفات التخلف سواءا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

ثالثا – مرحلة الانطلاق (1) :-

ننتقل الآن الى المرحلة الثالثة من سلسلة المراحل التى يمر بها المجتمع ، وتعتبر هذه المرحلة حاسمة فى تاريخ المجتمع ، اذ تنهزم فيها التكتلات القديمة المناوئة للنمو ، وتنتصر القوى العصرية الحديثة على العادات والمنظمات والقيم والمصالح التى كانت تسود المجتمع التقليدى وفيها يصبح أيضا النمو المطرد فيه موطدة وعادية فى بنيان المجتمع .

وكما ذكرنا فى شرح المرحلة الثانية فان عملية الانطلاق قد حدثت تاريخيا فى نوعين مختلفين من المجتمعات . ونتج عن ذلك اختلاف فى عملية ارساء قواعد التهيؤ للانطلاق بين مجتمع وآخر .

ففى الحالة الأولى ، وهى الأكثر شيوعا ، كان تحقيق شروط التهيؤ يتطلب احداث تغييرات جوهرية فى البنيان الاجتماعى والسياسى بل حتى فى القيم الاجتماعية السائدة .

---

(1) The Take - Off Stage

أما فى المرحلة الثانية فلم يكن العائق لعملية الانطلاق هو العقبات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية ، وانما هو تسهيل للوصول الى مستوى من الرفاهية مرتفع بل متزايد ، عن طريق استقلال الأراضى والموارد الطبيعية الأخرى فى هذه الحالة نجد الانطلاق يتم بواسطة حركة اقتصادية بحتة كما كان فى شمال الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ومن الممكن تحديد عملية الانطلاق بحدوث دافع قوى معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر مباشرة فى ميدان القوى الاجتماعية والقيم السائدة وفى طبيعة النظم الاقتصادية وفى توزيع الدخل وفى نمط الاستثمار وفى مدى الأخذ بالطرق الانتاجية الحديثة ، وهذا ما حدث مثلا فى الهند عندما نالت استقلالها ، ثم فى الصين الشيوعية عندما أحرزت انتصارها ، وقد يأخذ أيضا شكل جديد فى فنون الانتاج أو طرق المواصلات فيؤدى الى سلسلة من عمليات التوسع الثانوية فى القطاعات الحديثة ويحقق وفورات كبيرة يستغلها المجتمع .

ومن بين شروط الانطلاق ارتفاع نسبة الدخل القومى (أو الناتج الصافى) المخصصة لأغراض الاستثمار ، من حوالى ٥ ٪ الى ما يفوق ١٠ ٪ بحيث تؤدى هذه الزيادة فى الاستثمار الى تحقيق زيادة فى الدخل تفوق معدل زيادة السكان ، وتؤدى فى الوقت نفسه الى ارتفاع ملموس فى الدخل الحقيقى للفرد . ولكن سواء استتبع هذا زيادة فى متوسط استهلاك الفرد أم لا . فان ارتفاع تلك النسبة انما يتوقف على نمط توزيع الدخل وضغط السكان كما يتوقف على انتاجية الاستثمارات وطبيعتها .

والانطلاق بمثابة التحول الجوهرى فى سلسلة تاريخ مجتمع معين ويتطلب وفقا لأدق التعارف تحقيق الشروط الثلاثة التالية :-

١ - ارتفاع الاستثمار المنتج من حوالى ٥ ٪ أو أقل الى ١٠ ٪ من الناتج القومى الصافى .

٢ - قيام قطاع صناعى واحد أو أكثر بمعدل مرتفع .

٣ - وجود ، أو سرعة ظهور ، هيكل سياسى واجتماعى تنظيمى يحسن استغلال الدفعات التى تساعد على تقدم القطاع الحديث . والاستفادة من الوفورات الاقتصادية الخارجية . وتقوية النمو بصورة متصلة ، وقد قصد بهذا استبعاد التقدم الاقتصادى الملموس الذى يمكن أن يحدث فى اقتصادها ، قبل أن تتدعم فعلا عملية النمو المطرد من مرحلة الانطلاق .

ولابد كشرط لازم للانطلاق من حصول الأمور الآتية :-

١ - أن يتسرب الفائض الذى يكونه المجتمع زيادة عما يكفى الاستهلاك عامة الشعب الى أيدى أولئك الذين ينفقونه على زيادة الانتاج . أى تحويل مدخرات المجتمع الى استثمار حقيقى .

٢ - ظهور مؤسسة تيسر تدبير قدر مناسب من رأس المال العامل بتكاليف بسيطة .

٣ - أن ينمو أحد قطاعات المجتمع أو بعض قطاعاته بسرعة كبيرة بشكل يساعد على حدوث عملية تصنيع عام ، وأن يقوم

المنتجون فى هذه القطاعات باعادة استغلال نسبه كبيرة من اربـاحهم فى نواح استثماريه منتجة اخرى . كما ان من الممكن أن تتخذ عمليه اعادة الاستغلال شكل استثمار الحصيلة المتجمعة من نمو قطاع التصدير عندما ينمو هذا القطاع بسرعة .

ومن الواضح أن عملية الانطلاق تتطلب وجود فئات من المجتمع تقدم على الأخذ بالتحديدات الفنية وتنجح فى تأدية هذه الرسالة ، كالمثقفين والمزارعين والعمال .

وتنقسم قطاعات الاقتصاد القائدة فى مرحلة الانطلاق الى ثلاث فئات :ـ

(أ) القطاعات ذات النمو الأساسى ، وفيها تكون امكانات الاختراع والتجديد أو فرص استغلال الموارد مربحة ، وتنتج معدلات نمو مرتفعة وتترتب عليها سلسلة من التوسعات فى انماء الاقتصاد .

(ب) القطاعات ذات النمو المكمل : وفيها يحدث النمو السريع كنتيجة مباشرة ، أو كضرورة لازمة للتقدم فى القطاعات ذات النمو الأساسى مثل الفحم والحديد ، والصناعات الهندسية التى ظهرت كمكملة للسكك الحديدية ، هذه القطاعات تشكل حلقات متتالية عديدة فى الاقتصاد .

(ج) القطاعات ذات النمو المشتق ، وفيها يحدث التقدم كنتيجة لنمو الدخل الحقيقى الكلى والسكان والانتاج الصناعى أو أى متغير اجمالى آخذ فى النمو . ومن الأمثلة المعروفة لهذا النوع ،

انتاج الغذاء ، وهو مرتبط بالسكان ، وبناء المساكن ويرتبط بتكوين الأسر الجديدة .

وفى المراحل الأولى للنمو تستمد القطاعات ذات النمو الأساسى أو المكمل قوة اندفاعها بصورة أساسية من التغيرات التى تصيب قوى العرض وهيكل التكاليف ، بينما يتوقف نمو القطاعات ذات النمو المشتق على تغيرات الطلب ، فلا وجود اذن لأى نمط قطاعى موحد فى عمليات الانطلاق ، ولا يتولى قطاع بذاته دور الانفتاح ، وبعبارة أخرى فليس هناك ما يدعو أى مجتمع أخذ بأسباب النمو لأن يقلد سلسلة التطورات التى مرت بها بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا ، وانما عليه أن يضمن تحقيق أربعة عوامل رئيسية هى :

١ – لابد من وجود طلب فعال متزايد على الانتاج فى القطاعات القائدة وذلك لتشجيع استمرار زيادة الانتاج .

٢ – لابد من أن تدخل فى القطاعات طرق انتاجية جديدة وأن يحدث توسع فى طاقاتها الانتاجية .

٣ – لابد أن يكون المجتمع قادرا على توفير رأس المال اللازم لايقاد شعلة الانطلاق فى القطاعات الرئيسية . ولابد بالأخص من ارتفاع معدل اعادة استثمار الأرباح من جانب المنتجين سواء أكانوا أفراد أم من القطاع العام الذين بيدهم تحديد الطاقات وفنون الانتاج المستخدمة فى هذه القطاعات .

٤ – وأخيرا لابد للقطاع أو القطاعات القائدة ، من أن يكون توسعيا وحدوث التحول فيها ذا طابع يسمح بتوليد سلسلة من الطلب على زيادة الطاقة وامكان ادخال نظم جديدة فى قطاعات أخرى ، أو أن يقوم المجتمع فعلا بالاستجابة الى هذه العوامل بشكل متزايد .

وخلاصة القول فان التحليل الذى أوردناه وصفا لعملية الانطلاق ليس الا عودا الى نظرة قديمة معروفة عن التقدم الاقتصادى. فقد عرفنا الانطلاق مباشرة بحدوث تغيرات جذرية فى طرق الانتاج وقيام ثورة صناعية لها آثارها الحاسمة على مختلف فروع الانتاج فى فترة قصيرة من الزمن وفى الواقع ان مثل هذا الرأى لا ينكر الدور الذى تلعبه التغيرات البطيئة والطويلة الأجل فى عملية التنمية الاقتصادية ، اذ أن الانطلاق يتطلب مجموعة كبيرة الشروط التى تمتد الى صميم التنظيم الاقتصادى للمجتمع وشئونه السياسية والفكرية .

فالنمو السريع فى قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية هو أداة قوية ولازمة للتحول الاقتصادى ، وقوته مستمدة من تعدد الاشكال التى تأخذها الآثار المترتبة عليه عندما يكون المجتمع متأهبا للاستجابة ، بصورة ايجابية لهذه الآثار .

فالنمو فى القطاعات التى تظهر فيها معدلات جديدة للانتاج ، يعمل فى حد ذاته على رفع متوسط انتاج الفرد كما يعمل على تحويل الدخل الى ايدى أشخاص لا يكتفون بادخار نسبة عالية من

دخلهم المتزايد بل يعملون أيضا على اعادة استغلالها فى استثمارات عظيمة الانتاجية ثم يحدث سلسلة من أنواع الطلب الفعال على المنتجات الصناعية الأخرى وهو يولد أيضا حاجة الى التوسع فى المناطق الحضرية ، وقد يدعو هذا الى زيادة النفقات الرأسمالية . ولكنه فى الوقت نفسه يهيىء من السكان ومن الأسواق ما يساعد على دفع عجلة التصنيع الى الأمام .

ثم هو أخيرا يفتح الأبواب الخارجية فيؤدى فى النهاية الى اظهار قطاعات قائدة جديدة عندما يأخذ الدفعة الأولية التى أحدثتها القطاعات القائدة للانطلاق وفى القواعد واذا نظرنا الى الجانب غير الاقتصادى من الموضوع . وجدنا أن الانطلاق يشهده عادة نصرا واضحا فى المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية يحرزه أولئك الذين يتشوقون الى النهوض بالاقتصاد على أولئك الذين يتمسكون بالمجتمع التقليدى أو يسعون الى غير ذلك من الأهداف .

رابعا ـ مرحلة المضى نحو النضوج (١) :ـ

تتبع مرحلة الانطلاق مرحلة جديدة تسمى بمرحلة المضى نحو النضوج يكون فيها المجتمع قد تمكن من تطبيق جميع طرق الانتاج الحديثة المعروفة حتى ذلك الوقت على غالبية موارده كما يجب المضى نحو النضوج تنوع العمليات الصناعية بحيث تظهر فيه قطاعات

---

(١) The Drive to Maturity .

قائدة جديدة تستجمع قوتها لكى تطغى على القطاعات القائـــدة القديمة التى أحدثت الانطلاق والتى تكون قد بدأت تتقاعس فى معدل توسعها . فبعد أن حدثت الانطلاقات القائمة على السكك الحديدية خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، وما صحب النمو الذى تلاها من توسع فى قطاعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة ، أصبحت القطاعات التى تتولى قيادة الاقتصاد وتحافظ على معدل النمو العام فيه ، تلك التى تعتنى بالسفن الحديدية وبالصلب والكيماويات والكهرباء ومنتجات الالات الحديثة .

وبالرغم من أن هذا التعريف يحتاج فى تطبيقه الى اجراء دراسة تفصيلية دقيقة فاننا نستطيع أن نحدد بعض التواريخ التقريبية للنضوج الفنى لمجموعة من الدول :-

بريطانيا	١٨٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٠٠
المانيا	١٩١٠	فرنسا	١٩١٠
السويد	١٩٣٠	اليابان	١٩٤٠
روسيا	١٩٥٠	كندا	١٩٥٠

لننتقل الآن الى الجوانب الأخرى غير الاقتصادية من عملية المضى نحو النضوج فمن المعروف أن فترة التهيؤ للانطلاق هى تلك الحقبة من حياة المجتمع التى ينهار فيها المجتمع التقليدى من نواحى مختلفة بينما تظل بعض الصفات الهامة للنظام القديم باقية . فقبل الانطلاق وخلاله تحظى العناصر والمثل والأهداف الجديدة والعصرية

بفعلية واضحة وتتمكن من السيطرة على مقاليد المجتمع ، وبعد أن ثبت وجودها ومغزاها ويتراجع اعداؤها تمضى الى تحقيق عملية التقدم العصرى حتى نهايتها الحتمية • فبريطانيا بعد ١٨١٥ ، وأمريكا بعد الحرب الأهلية ، والمانيا فى عهد بسمارك بعد سنة ١٨٧٠ ، وفرنسا التى كانت تمشى متباطئة فى الوقت نفسه ، واليابان فى الفترة ١٩٠٠ – ١٩٢٠ ، وروسيا فى عهد ستالين أيام الخطط الخمسية ، كل هذه الدول كان يسوسها رجال عرفوا الى أين يمضون ، فقد عاشوا فى عصر القاشدة المركبة وعاصروا امكانيات تحويل قطاع بعد آخر من قطاعات المجتمع عن طريق ادخال الفنون التكنولوجية العصرية فيها • وعلى وجه الاجمال كانت تلك الفترات فترات حاسمة فى حياة تلك المجتمعات تفتحت فيها امكانيات الاقدام على أعمال جليلة وتيسرت فيها فرص الحصول على نتائج سريعة •

وفى كل هذا فان الطريق نحو النضوج حمل فى طياته بذور فاعليته لا بذور انحلاله ، ولو شئنا الدقة لقلنا أنه قد حدثت ثلاثة أشياء خلال اقتراب النضوج من نهايته :ـ

١ – ان القوة العاملة تغيرت من حيث تكوينها ومن حيث مستوى الأجر ومن حيث نظرتها للأمور ودرجة مهارتها •

٢ – ان طبيعة القيادة قد تغيرت هى أيضا بانتقالها من أيدى أولئك الذين أثروا عن طريق ملكيتهم لمصانع القطن أو السكك الحديدية أو للصلب أو البترول الى أيدى المديرين الأكفاء

الذين يتولون الادارة فى مؤسسات متعددة الفروع وتركزت قيادتها فى أيد قليلة .

٣ ـ أنه قد حدث تغير وثيق الصلة بالمتغيرين السابقين ، ولكنه أبعد منهما أثرا . ذلك أن المجتمع فى جملته يصيبه بعض الملل ويفقد تحمسه للمعجزات التى تأتى بها الصناعة .

هذه المتغيرات فى الدخل الحقيقى وفى هيكل المجتمع وأطماعه وأفكاره التى تحصل عندما تقارب مرحلة النضوج انما تغير مشكلة اختيار وموازنة تدور حول السؤال التالى : كيف يمكن استخدام هذا الجهاز الصناعى الناضج الذى أصبحت الفائدة من خصائصه مركبة ؟ هل يوجه الى زيادة الأمن والرفاهية أو ربما زيادة أوقات الفراغ لجمهور المواطنين ؟ أم الى زيادة الدخل الحقيقى بما فى ذلك توفير أدوات الاستهلاك المصطنعة لأولئك الذين يستطيعون الحصول عليها ؟ أم الى تأكيد مكانة المجتمع الناضج على مسرح السياسة العامة أن النضوج كما سنبين هو فى الواقع فترة حرجة كما أنه فترة مليئة بالامكانات المزدهرة .

خامسا ـ مرحلة أو عصر شيوع الاستهلاك الوفير [1] :-

يصل المجتمع بعد مرحلة النضوج الى مرحلة أخرى تسمى بعصر شيوع الاستهلاك الوفير الذى يتم فيه انتقال دور القيادة الى القطاعات التى تنتج السلع الاستهلاكية المعاصرة والخدمات . فى هذه

---

(١) The Age of High Consumption .

المرحلة تظهر فى المجتمع أهداف رئيسية ثلاثة تتنازع المـــوارد والنزعات السياسية وتسعى الى زيادة الرفاهية العامة .

الهدف الأول : وهو المضى بالدولة نحو القوة والسلطـــان وبالتالى نحو تخصيص قدر متزايد من مواردها للأغراض العسكريـــة والخارجية .

الهدف الثانى : هو العمل على استخدام الموارد المتوفـــرة للمجتمع الناضج لاقامة ما يمكن تسميته بدولة الرفاهية وذلـــك بتدعيم الأهداف الانسانية والأمن الاجتماعى .

الهدف الثالث : ويرمى الى التوسع فى مستويات الاستهـــلاك بما يفوق الحاجات الأساسية للغذاء والمسكن والملبس عن طريق السعى ليس فقط الى أنواع أفضل من الغذاء والمسكن والملبس ، وانما أيضا الى ميدان استهلاك السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات .

ويدلنا التاريخ عن أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أولـى المجتمعات فى العالم التى دخلت بشكل واضح عصر شيوع الاستهـــلاك الوفير . كما أن دول غرب أوربا واليابان قد بدأت بدخوله بعـزم واصرار كما يعتبر الاتحاد السوفيتى مهيأ من الوجهة الفنيـــة لدخول هذه المرحلة .

الفصل السابع

تمويـــل التنميـــة الاقتصاديـــة

تسعى التنمية الاقتصادية فى المقام الأول الى زيادة الدخـــل القومى وتحقيق معدل نمو للدخل مناسب . ويتوقف معدل نمو الدخـــل القومى على حجم الاستثمارات ومعامل رأس المال .

ولمعرفة العلاقة بين معدل نمو الدخل وهذه المتغيرات يمكـن استخدام معادلة هارد ودرمو (Harrod Domar) فى هذا الشأن ، ونفسر هذه المعادلة كالاتـــى :

معدل نموالدخل القومى = $\frac{1}{\text{معامل رأس المال}}$ × معامل الاستثمار

ويقصد بمعدل نمو الدخل القومى مقدار الزيادة السنويـــة فى الدخل القومى فمثلا لو كان الدخل القومى فى عام ١٩٧٠ يقـــــدر ب بـ ١٠٠٠ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٧١ وصل الدخل الى ١١٠٠ مليـــون جنيه ، أى أن الدخل زاد بمقدار ١٠٠ مليون جنيه فى العـــام . وبذلك معدل نمو الدخل يصبح ١٠ ٪ .

ويقصد بمعامل رأس المال العلاقة بين رأس المال والناتـــج ، أى مقدار رأى المال الاستثمارى اللازم لزيادة الانتاج بوحــــدة واحدة . وتختلف النسبه بين رأس المال والناتج باختلاف نـــوع وصفات الانتاج وباختلاف مشروعات الانتاج . فمعمل النسيج الــذى تبلغ قيمته نحو مليون جنيه يمكن أن ينتج سنويا قيمة قدرهـــا

نحو ٢٥٠ ألف جنيه مثلا ، فالعلاقة بين رأس المال والناتج فى هذا المثال هى : ٤ الى ١ ، أى أن انتاج وحدة معينة من الناتج تستوجب اقامة أربع وحدات من رأس المال .

ويقصد بمعدل الاستثمار أو معدل التكوين الرأسمالى ، نسبة الاستثمار الى الدخل القومى ، لبلد معين فى فترة معينة . فلو فرضنا مثلا أن الناتج القومى فى بلدما خلال سنة ما كان ١٠٠٠ مليون جنيه وأن الاستثمار فى ذلك البلد فى تلك السنه كان نحو ١٠٠ مليون جنيه . فان معدل الاستثمار هو $\frac{١٠٠}{١٠٠٠}$ = ١٠ ٪ .

ويتوقف تحديد معدل نمو الدخل القومى على هذين العاملين الاساسيين وهما : معامل رأس المال ومعدل الاستثمار . أما بالنسبة لمعامل رأس المال فيتحدد بالنسبه لكل مشروع من مشروعات التنميه ثم يأخذ متوسط بالنسبة لكافة مشروعات التنمية ، ويعتبر معامل رأس المال الى حد ما من العوامل شبه الثابتة التى لا يستطيع المخطط أن يغير فيها كثيرا . أما بالنسبة لمعدل الاستثمار فهو العامل الهام فى تحديد معدل نمو الدخل القومى . فمثلا لو أن التنمية الاقتصادية تهدف الى تحقيق معدل نمو مستوى الدخل القومى يقدر بـ ٥ ٪ ، وأن معامل رأس المال قد قدر على أساس ٥ : ١ ، فما هو معدل الاستثمار اللازم لتحقيق المعدل المطلوب لنمو الدخل القومى . فحسب معادلة هارد :

$$\text{معدل نمو الدخل القومى} = \frac{١}{\text{معامل رأس المال}} \times \text{معدل الاستثمار ،}$$

وبالتعويض ٥ ٪ = $\frac{١}{٥}$ x معدل الاستثمار . ∴ معدل الاستثمار= ٢٥ ٪
كما لو أمكن معرفة معامل رأس المال ومعدل الاستثمار فانه يمكن استنتاج معدل الزيادة فى الدخل القومى ، فاذا كان معامل رأس المال ٥ : ١ ومعدل الاستثمار ٣٠ ٪ ، فان معدل نمو الدخل القومى

= $\frac{\text{معامل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$ x ١٠٠ = $\frac{٣٠}{٥}$ = ٦ ٪ ، ولو كان معامل رأس ٣ : ١ مثلا بدلا من ٥ : ١ فان معدل نمو الدخل سيكون $\frac{٣٠}{٣}$ = ١٠ ٪ .
كما أنه لو كان معدل الاستثمار ٤٠ ٪ بدلا من ٣٠ ٪ فان معدل نمو الدخل القومى سيكون $\frac{٤٠}{٥}$ = ٨ ٪ . وبذلك كلما كان معامل رأس المال منخفض كلما أمكن تحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل القومى من حجم معين لرأس المال . ولذلك عند محاولة زيادة الدخل القومى يجب رفع معدل الاستثمار أو خفض معامل رأس المال أو تحقيق الاثنين معا .

وبذلك يلعب معامل رأس المال دورا كبيرا فى تحديد معدل نحو الدخل القومى عند معرفة معدل الاستثمار ، أو تحديد معدل الاستثمار اللازم لتحقيق معدل معين من نمو الدخل القومى . كما يؤثر معامل رأس المال الى درجة كبيرة فى اختيار نوعية المشروعات المختلفة فى التنمية الاقتصادية . ويتطلب ذلك بالطبع المفاضلة بين المشروعات الخفيفة ذات العائد السريع أى معامل رأس المال المنخفض ، مثل مشروعات النسيج ، والزجاج ، والاغذية ، والمشروعات الثقيلة ذات العائد البطئ أى معامل رأس المال المرتفع ، مثل صناعة الحديد والصلب والسيارات .

ودار نقاش بين الاقتصاديين فى التفضيل بين أنواع المشروعات المختلفة المناسبة للدول المتخلفة • ويرى البعض تفضيل المشروعات الخفيفة لمزاياها التالية :

١ ـ تتمتع الصناعات الخفيفة بارتفاع العائد من الاستثمارات وقصر المدة اللازمة للحصول على الانتاج • ويؤدى ذلك بالطبع الى سرعة زيادة حجم الانتاج وبالتالى زيادة مستوى المعيشة بالدول المتخلفة •

٢ ـ تحتاج الصناعات الخفيفة الى القليل من رأس المال وهو نادر بالدول المتخلفة كما يسهل تدريب والمام العمال بهذه الصناعات بدرجه أسرع من الثقيلة تحتاج الى عمال متخصصة غير متوفرة بكثرة بالدول المتخلفة •

٣ ـ لا تؤدى الصناعات الخفيفة الى انتشار تضخم كبير بالدول المتخلفة كنتيجة للتنمية الاقتصادية نظرا لأنها تهتم بانتاج السلع الاستهلاكية •

أما فى حالة الصناعات الثقيلة فانها قد تؤدى الى تضخم كبير فى الاسعار نظرا لزيادة الاجور النقدية دون أن يقابلها زيادة سريعة فى انتاج السلع الاستهلاكية •

٤ ـ تحتاج الصناعات الخفيفة الى رؤوس أموال قليلة نسبيا ممثلة فى زيادة الواردات من الموارد الاولية والعدد والالات • فى حين أن الصناعات الثقيلة تمثل عبء ضخم على ميزان المدفوعات لاحتياجها الى رؤوس أموال ضخمة من الخارج •

٥ ـ تعمل الصناعات الخفيفة على زيادة حجم التوظف وبالتالى امتصاص جزء كبير من القوة العاملة المتوفرة بالدول المتخلفة .

أما بالنسبة للحجج المؤيدة للصناعات الثقيلة فهى تستند على الاعتبارات التالية :ـ

١ ـ الاعتماد على الصناعات الثقيلة يقلل من الفترة اللازمة لانطلاق الاقتصاد القومى وتقليل اعتماده على العالم الخارجى .

٢ ـ قد تؤدى الصناعات الثقيلة الى بطء معدل نمو الدخل القومى فى بداية مراحل التنمية ، ولكن فى المراحل التالية ستحقق معدل نمو مرتفع .

٣ ـ الصناعات الثقيلة ستقلل من مراحل النمو التى يجب على الدول المتخلفة أن تمر بها . فمثلا الاتحاد السوفيتى تمكن من الوصول الى مرحلة التقدم فى خلال ٢٥ سنة باستخدام الصناعات الثقيلة ، فى حين أن الدول الغربية ، أستغرقت أكثر من قرن للوصول الى هذه المرحلة من التقدم .

وبصفة عامة تعانى الدول المتخلفة من ارتفاع معامل رأس المال نسبيا عن الدول المتقدمة وذلك لعدة اعتبارات :

١ ـ تعانى الدول المتخلفة من ارتفاع نسب العادم والتلف عند استخدام رأس المال ويرجع ذلك الى الطرق البدائية المستخدمة

فى الانتاج . ويتطلب ذلك كثرة رأس المال المستثمر اللازم لزيادة الدخل القومى بوحدة واحدة .

٢ ـ مستوى التطور التكنولوجى والمعرفة والخبرة ضعيف بالدول المتخلفة ويؤدى ذلك الى ضعف انتاجية رأس المال المستخدم .

٣ ـ تفتقر الدول المتخلفة الى قدرة فى رأس المال الاجتماعى ، ويشمل جميع الخدمات والوسائل والتسهيلات اللازمة للانتاج مثل الطاقة الكهربائية ، المواصلات ، السكن ، التعليم ، المياه والمستشفيات ، وغيرها من الخدمات المساعدة للانتاج . ويعتبر رأس المال الاجتماعى من الثروات الاجتماعية التى يرثها جيل بعد جيل ، كما أنه يعتبر ذا كثافة رأسمالية ، أى يحتاج الى رأس المال أكثر من احتياجه لعنصر العمل . وتعانى الدول المتخلفة من نقص رأس المال الاجتماعى مما يضطرها الى التوسع فى زيادة حجمه بالاضافة الى انشاءات رأس المال الانتاجى ، فمثلا مجمع الحديد والصلب بحلوان يحتاج الى ٣٠٠ مليون جنيه كاستثمارات لهذا المشروع ، منها ٢٠٠ مليون جنيه لشراء العدد والالات ومبانى المصنع ، كما يحتاج فى نفس الوقت الى ١٠٠ مليون جنيه كرأس مال اجتماعى وذلك لمد سكك حديد وشبكة ومواصلات من القاهرة الى حلوان وكذلك انشاء مساكن العمال ومد المياه والكهرباء وكافة الخدمات الاخرى الى هذه المنطقة . فلو أن رأس المال الاجتماعى متوفر لكان حجم الاستثمار اللازم لهذا المشروع ٢٠٠ مليون جنيه فقط .

٤ ـ كما تحول الطلب نحو السلع ذات الكثافة الرأسمالية كالسلع الكمالية والكهربائية . وهذا يؤدى الى زيادة الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية .

ونظرا لأن معامل رأس المال مرتفع بالدول المتخلفة ، لذلك يجب زيادة حجم الاستثمار لاحداث معدلات تنمية مرتفعة تفوق معدلات نمو السكان وتحقق زيادة حقيقية فى مستوى الدخل الفردى . ويتطلب تحقيق هذا المعدل المرتفع للتنمية الاقتصادية تعبئة الموارد اللازمة للقيام بذلك القدر اللازم من الاستثمار والذى يتراوح بين ٥ ٪ و ٥ر١٧ ٪ من الدخل القومى . وهذا القدر من الاستثمار يمثل الحد الادنى المطلوب للانطلاق فى مرحلة النمو التلقائى . ويمكن تحليل الاسباب التى تدعو الى ضرورة رفع معدل الاستثمار القومى بحيث ألا يقل عن المعدل المشار اليه فيما يلى

١ ـ عدم قابلية مشروعات رأس المال الاجتماعى للتجزئة :

يقصد بمشروعات رأس المال الاجتماعى مشروعات اقامة السدود والقناطر وشق الترع والطرق واستصلاح الاراضى ومشروعات توصيل المياه والانارة وتوليد القوى الكهربائية والنقل والمواصلات كما سبق توضيحه . ومن طبيعة هذه المشروعات أنها تتلازم من الناحية الزمنية مع بعضها البعض . فانشاء السد العالى صاحبه التوسع فى الانفاق الاستثمارى على مشروعات توليد القوى الكهربائية والمصارف وبناء المساكن اللازمة بعمال وشق الطرق وزيادة وسائل النقل اللازمة لنقل المستلزمات المختلفة . كما تطلب الامر الاستثمار فى

صناعة الاسمنت وحديد التسليح لزيادة طاقتها الانتاجية لتوفير هذه المستلزمات لبناء السد العالى . ومن الواضح أنه من الضرورى الاستثمار فى المشروعات التى تمد المشروع بالمستلزمات وتلك التى سوف تستخدم المياه والكهرباء التى سيوفرها المشروع فى نفس الوقت الذى يجرى العمل فى بناء المشروع نفسه . ومن الجلى أن تلازم هذه المشروعات وعدم قابليتها للتجزئة زمنيا يؤدى الى ضخامة الاستثمارات المطلوبة منذ بداية عملية التنمية الاقتصادية .

٢ - تكامل الطلب :

من المعروف أن طلب الافراد على السلع والخدمات يتصف بالتكامل ، بمعنى أن الافراد يوجهون دخلهم الى شراء السلع والخدمات المختلفة وفق سلم تفضيل معين يختلف من فرد الى آخر . ولكن من الملاحظ أن نمط الاستهلاك أى توزيع الانفاق على السلع والخدمات لا يتغير فى المجتمع الواحد خلال الفترة القصيره . ولذلك فان الزيادة فى الدخل القومى توجه الى الانفاق على السلع والخدمات وفق الاهمية النسبية لكل منهما فى سلم تفضيل المجتمع . وهذا يعنى أن التوسع فى صناعة معينة مثل صناعة المنسوجات وما يصاحب ذلك من زيادة فى الاجور والمرتبات نتيجة لزيادة عدد العاملين وزيادة ساعات العمل التى يترتب عليه زيادة الانفاق على منتجات صناعة الغزل والمنسوجات فقط . ذلك زيادة الاجور والمرتبات للعاملين بصناعة الغزل والمنسوجات سوف توجه لشراء العديد من السلع والخدمات وفق نمط الاستهلاك السائد فى المجتمع . وبطبيعة

الحال لو أن العمال أنفقوا كل الزيادة فى دخولهم على شراء منتجات المصنع الذى يعملون به لما واجه المصنع صعوبة فى تصريف الزيادة فى انتاجه . ولكن توزيع العمال للزيادة فى الاجور على السلع والخدمات المختلفة سوف يعنى بالتالى وجود فائض من انتاج المنسوجات لا يتمكن المصنع من تصريفه الا اذا استطاع تصدير هذه المقادير الفائضة من المنسوجات . فاذا افترضنا أن تصدير السلع المصنوعة ليس بالامر السهل بالنسبة للدول النامية خاصة فى أول مراحل التصنيع نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض مستوى الجودة . فان تراكم هذه الفوائض سوف يؤدى بالتالى الى تعرض المشروعات للفشل.

ومن ناحية أخرى نجد أن توجيه جانب من دخول العمال الجدد الى شراء مزيد من السلع والخدمات التى لم يتم التوسع فى انتاجها سوف يؤدى الى ظهور فجوات تضخمية تتمثل فى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات .

ولذلك فان الامر يقتضى خلق سوق كاف لتصريف منتجات صناعة المنسوجات وزيادة انتاج العديد من السلع والخدمات التى سيزيد الطلب عليها من جانب العاملين الجدد ويتطلب ذلك انشاء مجموعات متكاملة من الصناعات المختلفة وتوسعات فى مختلف الصناعات التى سوف يزيد عليها الطلب . وبطبيعة الحال فان انشاء عدد من الوحدات الانتاجية الجديدة تنتج مجموعات من السلع المختلفة سوف يحتاج الى تشغيل عدد كبير من العمال يفوق بكثير عدد العاملين الجدد بصناعة المنسوجات ويتقاضون أجورا تزيد عدة

عدة مرات عن الاجور التى يتقاضاها العاملين الجدد بصناعة المنسوجات • ومما لا شك فيه أن الزيادة فى الطلب على السلع والخدمات سوف تكون كبيرة فى هذه الحالة بما يسمح بتصريف الزيادة فى انتاج السلع والخدمات من جانب المشروعات الجديدة ومنها منتجات صناعة المنسوجات •

مما تقدم يتضح اذا أن تكامل الطلب يقتضى انشاء عدد كبير من المشروعات فى نفس الوقت تنتج فيما بينها معظم ما ينفق عليه العمال الجدد أجورهم • ويتطلب هذا بطبيعة الحال مقدارا كبيرا من الاستثمار خصوصا اذا أخذنا فى الحسبان أن هذه المشروعات الصناعية الجديدة تحتاج الى انشاء بعض مشروعات المنافع العامة الجدية مثل مد الطرق وزيادة توليد القوى الكهربائية وشق المصارف اللازمة للتخلص من فضلات المشروعات الصناعية ومساكن العاملين الجدد والتى تستلزم بدورها مقادير كبيرة من الاستثمارات •

٣ - ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السكان :

أن تحقيق زيادة نسبية فى نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى فى مجتمعين مختلفين يحتاج الى معدل مرتفع من الاستثمار فى المجتمع الذى يزداد فيه السكان بمعدل مرتفع عنه فى المجتمع الذى يزداد فيه السكان بمعدل منخفض •

ولتوضيح ذلك نفترض أننا فى مجتمع لا يزداد فيه عدد السكان ، فى مثل هذا المجتمع نجد أن نصيب الفرد من الدخل القومى

الحقيقى يزيد بنفس معدل الزيادة السنوى فى اجمالى الدخل الحقيقى فى المجتمع . ولكن ما أن يتجه عدد السكان الى الزيادة حتى ينخفض معدل الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى عن معدل الزيادة فى اجمالى الدخل القومى بما يساوى معدل الزيادة فى السكان وذلك وفق المعادلة التالية : معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى = معدل نحو الدخل الحقيقى ـ معدل نمو السكان .

وحيث أن معدل نمو الدخل القومى الحقيقى حسب معادلة هارد / دومر = $\frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$ × ١٠٠ ، لذلك فان معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى = $\frac{\text{معدل الاستثمار} \times ١٠٠}{\text{معامل رأس المال}}$ ـ معدل النموالسكانى

ويوضح المثال التالى هذه المعادلة :

معدل الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى		معدل الزيادة فى اجمالى الدخل القومى		معدل الزيادة فى السكان	
٥ر٢ ٪	=	٥ ٪	ـ	٥ر٢ ٪	(١)
٥ر٢ ٪	=	٤ ٪	ـ	٥ر١ ٪	(٢)

من المعادلة (١) يتضح أن تحقيق زيادة سنوية فى نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى قدرها ٥ر٢ ٪ تتطلب تحقيق زيادة سنوية فى الدخل القومى الاجمالى قدرها ٥ ٪ اذا كان معدل زيادة السكان ٥ر٢ ٪ سنويا ، ٤ ٪ اذا كان معدل زيادة السكان ٥ر١ ٪

سنويا . وبطبيعة الحال فان تحقيق معدل زيادة سنوية فى الدخل القومى قدرها ٥ ٪ تطلب مقادير من الاستثمار أكبر من تلك التى تلزم لتحقيق زيادة سنوية قدرها ٤ ٪ .

من ذلك يتضح أن ارتفاع معدل زيادة السكان يتطلب معدلات مرتفعة من الاستثمار . وحيث أن معظم الدول النامية تعانى من الضغط السكانى وارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السكان بحيث يصل هذا المعدل الى ما يقرب من ٣ ٪ فى حالات متعددة ويتجاوز ٢ر٥ ٪ فى معظم الحالات ، فان الامر يتطلب اعداد برامج استثمارية ضخمة لتهيئة الاقتصاد القومى للانطلاق فى طريق النمو الذاتى .

ويستتبع ذلك أنه كلما نجحت الدول النامية فى التحكم فى معدل زيادة السكان وتنظيم النسل كلما كانت الاثار الانمائية لبرامج الاستثمار أكثر وضوحا كما تنعكس على نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى وارتفاع مستوى المعيشة اذ تؤدى البرامج الاستثمارية الحاليه الى نتائج ايجابيه أفضل مع التحكم فى زيادة السكان . وينتج عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى بطريقة منتظمة ازدياد الميل للادخار وبالتالى ازدياد القدرة الذاتية على الاستثمار .

وبذلك فالمشكلة الرئيسية التى تواجه الدول المتخلفة هو كيفية تمويل مشروعات التنمية ، أى كيفية تحقيق معدل الاستثمار المناسب لتحقيق معدل نمو الدخل المرغوب فيه وتلجأ الدول المتخلفه فى الغالب الى مصدرين لتمويل مشروعات التنميه وهما : التمويل الداخلى والتمويل الخارجى .

التمويل الداخلى

ويشمل التمويل عن طريق الادخار الاختيارى ، والتمويل عن طريق القروض العامة الداخلية ، والتمويل بالعجز .

أولا — الادخار الاختيارى :

يعتبر الادخار المصدر الحقيقى للتكوين الرأسمالى ، ويعرف على أنه الامتناع عن استهلاك جزء من الناتج القومى أو الدخل القومى(١) . فتعريفه بالامتناع عن استهلاك جزء من الناتج القومى ، يبين لنا صورته المادية ، وذلك لأنه فى حقيقته انما هو الامتناع عن الاستمتاع بالمنافع الموجودة فى السلع والخدمات بقصد تخصيصها لأعمال اقامة طاقات انتاجية جديدة . أما تعريفه بالامتناع عن استهلاك جزء من الدخل القومى فيوضح صورته النقدية ، ذلك أن الافراد يتلقون معظم دخلهم نقدا ، فالادخار لديهم هو الامتناع عن انفاق الدخل النقدى المتحصل لهم على الاستهلاك .

ويتحدد حجم الادخار فى مجتمع من المجتمعات وفقا لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التى تختلف حسب فئات المجتمع ونوعية المنشآت والوحدات القرارية فيه . ويشمل الادخار الاجبارى مجموع القطاعات الاقتصادية الآتية : القطاع العائلى ، قطاع الأعمال والقطاع الحكومى .

---

(١) ارجع الى الدكتور رفعت المحجوب " الاقتصاد السياسى " الجزء الأول ، ص ٤٥٤ .

(أ) الادخار فى القطاع العائلى :

يشمل القطاع العائلى والمؤسسات غير ذات الربح جميع الاشخاص المعتبرين مقيمين عاديين فى البلد موضوع الدراسة ، وكذلك جميع المنظمات الخاصة المساهمة أو غير المساهمة كالجمعيات والنوادى والمؤسسات التى لا تسعى أصلا الى تحقيق ربح مادى أو الى تقديم الخدمات الى قطاع الأعمال والتى تجمع دخلها بصورة أساسية من الرسوم والاشتراكات المجباه من أعضائها والمنح التى تأتيها من قطاع الأعمال والقطاع الحكومى وبقية القطاع العائلى وكذلك فى بعض الأحيان ، من حصيلة البيع المباشر للخدمات مثل رسوم المستشفيات والمدارس الخاصة وبيع المؤلفات والنشرات .

العوامل المحددة للادخار فى القطاع العائلى عديدة ومتشابكة وقسم منها مشترك بين الادخار والاستهلاك ، وتبين فيما يلى العوامل المحددة للادخار .

١ - حجم الدخل : من البديهى أن يلعب حجم الدخل الدور الأول فى تحديد الادخار وذلك لأن صاحب الدخل الأكبر يمكنه ادخار قسم أكبر من دخله من ذلك الذى يستقطعه صاحب الدخل الأقل .

٢ - توزيع الدخل بين مختلف فئات الشعب : يؤثر توزيع الدخل بين مختلف فئات الشعب على حجم الادخار .. فعدم التساوى فى توزيع الدخول من شأنه أن يزيد امكانات الطبقات الغنية على الادخار على حساب الطبقات الفقيرة التى قد ينعدم لديها الادخار .

٣ ـ هيكل الاستهلاك : يتوقف حجم الاستهلاك أولا على حجم الدخل كما أن الميل الحدي للاستهلاك ماهو فى الواقع الا نسبة الزيادة فى الاستهلاك الى نسبة الزيادة فى الدخل . وفى رأى "كينز" يتحدد الميل للاستهلاك وفقا لنوعين من العوامل : العوامل الموضوعية ، والعوامل الذاتية ، وتشمل العوامل الموضوعية تغيرات الأسعار التى من شأنها زيادة أو نقص الدخل الحقيقى للأفراد والعادات والتقاليد العامة . وكذلك التغير فى السياسة المالية وخاصة فيما يتعلق بالضرائب . وعامل التقليد وتغير توقعات المستهلكين . كما أنه يمكن أن يكون للتغير فى سعر الفائدة بعض الأثر فى هذا الخصوص . أما العوامل الذاتية فتشمل الصفات الشخصية كالرغبة فى التمتع بالقوة والجاه والاستقلال ، والرغبة فى اغتنام الفرص . والرغبة فى تكوين ضمان مالى لأحداث المستقبل واشباع رغبة البخل والمحافظة على مستوى الحياة وحب الظهور . وعلى هذا فان تحديد حجم الاستهلاك من شأنه أن يحدد فى الوقت نفسه حجم الادخار ، باعتبار أن الدخل يساوى الادخار والاستهلاك .

٤ ـ العادات والوعى والمؤسسات : تلعب العادات والوعى الادخارى ومؤسسات الادخار دورا هاما فى تحديد حجمه . فبعض الشعوب تشتهر بحرصها على الادخار ، كما أن بعضها الآخر يشتهر بحرصه على الاستهلاك ، ليس فقط من دخله الحاضر وانما أيضا من دخله المقبل .

تلك هي أهم العوامل التي تشترك في تحديد حجم الادخار الا أن هناك مشكلة أخرى لا تقل أهمية عن مشكلة تحديد حجم الادخار ، وهي مشكلة تجميع الادخار وتوجيهه . وتلجأ عادة في تجميع مدخرات القطاع العائلي الحر الى اتخاذ عدد من الاجراءات . منها ما يتعلق بالسياسات العامة للدولة ، كاعفاء الودائع في صناديق التوفير من الضرائب ورفع سعر الفائدة عليها واعطاء المودع الحق بسحبها أو الاستقراض عليها عند اللزوم ، ومنها ما يتعلق بالتنظيمات الواجب احداثها كصناديق توفير البريد ومؤسسات التسليف الشعبي التي تقبل الودائع والادخار والمصارف المتنقلة أي تسمح بتجميع مدخرات المناطق النائية .

(ب) الادخار في قطاع الأعمال :

يشمل قطاع الأعمال جميع المنظمات والمنشآت التي تنتج السلع والخدمات بقصد بيعها وتحقيق أرباح . ويمكن تصنيف هذه المنظمات والمؤسسات كالآتي :-

١ـ المنشآت الخاصة غير المساهمة ، كالمزارع ومحلات البيع والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص وجميع الاشخاص المهنيين المستقلين كالاطباء والمهندسين والمحامين .

٢ـ جميع أرباب العائلات والمؤسسات الخيرية بصفتهم مالكي عقارات ، سواء كانوا قاطنين هذه العقارات أم لا .

٣ ـ جميع الشركات الخاصة ، عدا المؤسسات الخيرية التي تخدم القطاع العائلي بما فيها المشروعات المنظمة على شكل تعاوني .

٤ ـ المؤسسات التي لا تهدف الى الربح الا انها تقوم بخدمة قطاع الاعمال ، كمعاهد ومراكز البحث العلمي التي تقيمها المشروعات بهدف رفع كفايتها الانتاجية أو زيادة دخلها .

وكذلك بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي العام وامكانات التوسع والسياسة الضرائبية ، بما فيها من اعفاءات ومميزات ، أثرا كبيرا في تحديد حجم الادخارات قطاع الاعمال . ويتم تجميع الادخار وتوجيهه بواسطة الوحدات المصرفية التي تقوم بالادخار فقط وتترك أعمال الاستثمار لوحدات أخرى مثل صناديق توفير البريد وبعض البنوك ، وفي هذه الوحدات تظهر أهمية تجميع الادخار وتوجيهه بصورة خاصة ، وتتطلب هذه الأعمال اجراءات مختلفة تحقق التخصصات الادارية والفنية . كذلك يتم تجميع الادخار بواسطة الوحدات المصرفية التي تقوم بأعمال الادخار والاستثمارات [illegible] جزءا من [illegible] ، وثانيا ، جزءا من قطاع الأعمال ، ففي هذا النوع من الوحدات لا انفاق حيث يتحول الادخار [illegible] الى تكوين رأسمالي [illegible] تمويلا ذاتيا وداخليا ، [illegible] بالنسبة لهذه الوحدات الانتاجية أن اعطاء المزارع حق تملك الارض وتحسينها من شأنه أن يدفع هذه المزارع الى الادخار لاستثماره [illegible] وأن السكان الزراعيين يشكلون قسطا كبيرا من [illegible] المتخلفة .

جـ ـ الادخار فى القطاع الحكومى :

يشمل القطاع الحكومى جميع الهيئات الحكومية ، المركزية منها والمحلية ، التى تقوم بمختلف أنواع النشاطات ، كالادارة والتعليم والدفاع والخدمات الصحية وذلك عدا تلك النشاطات المسئولة فى قطاع الأعمال الحكومى . وأن وظيفة الحكومة فى هذا القطاع هى القيام بتنظيم الخدمات ذات النفع العام والقيام بادارة السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة وتدخل فى هذا القطاع أيضا مؤسسات التأمينات والمعاشات ومؤسسات التأمينات الاجتماعية اذا كانت نشاطاتها تعتبر من أدوات السياسة الاجتماعية للدولة .

ويتألف الادخار فى القطاع الحكومى من فائض ايرادات هذا القطاع عن نفقاته . لذلك يلعب هيكل ومستوى موارد الدولة ونفقاتها دورا كبيرا فى تحديد حجم هذا الفائض .

تؤلف الضرائب أهم موارد القطاع الحكومى فى البلدان التى ليس فيها عوائد معينة كعوائد البترول ـ لا تدخل موارد قطاع الأعمال الحكومى هنا باعتبار أنها تدخل ضمن موارد قطاع الأعمال كما رأينا ـ والضريبة كمبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين فى منظمة سياسية مشتركة تهدف الى تحقيق الخدمات العامة . وتتخذ الضرائب أشكالا مختلفة كضرائب على الدخل والضرائب على النفقات والضرائب على رأس المال .

ويتحدد حجم الطاقة الضريبية لمجتمع معين ـ وهو ذلك الجزء من الدخل القومى الممكن امتصاصه عن طريق الضرائب ـ وفقا لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها ما يلى :ـ

١ ـ حجم الدخل القومى : فالضرائب تفرض اما على الدخل أو على الانفاق ، وفى كلتا الحالتين يتغير حجمها بتغير حجم الدخل . ومن الملاحظ ارتفاع نسبة مجموع الضرائب فى الدول المتقدمة فى الدول المتخلفة . فمثلا تصل تلك النسبة الى ٣٥ ٪ فى انجلترا والى ١٠ ٪ فى الهند .

٢ ـ حجم رأس المال القومى : ان قسما من الضرائب يفرض على رأس المال وليس على الدخل ، كالضرائب على التركات والوصايا والهبات . لذلك فان حجم رأس المال القومى يعد من العوامل التى تؤثر على الطاقة الضريبية .

٣ ـ توزيع الدخل القومى : ان لتوزيع الدخل القومى أثرا كبيرا على حجم الطاقة الضريبية على اعتبار أن الضريبة تفرض على الدخل الموزع على الأشخاص لا على الدخل القومى للوطن . فالتوزيع غير المتكافىء للدخل فى بلد تطبق فيه الضريبة التصاعدية على الدخل قد يكون من شأنه زيادة الطاقة الضريبية عما ستكون عليه فى حالة التوزيع المتكافىء نظرا لاتساع هامش الاعفاءات فى التوزيع المتكافىء وقلة عدد الأفراد الذين تطبق عليهم المعدلات الكبرى للضرائب التصاعدية .

٤ ـ الهيكل الضريبى : يلعب الهيكل الضريبى دورا كبيرا فى تحديد حجم الطاقة الضريبية ، فحصيلة الشرائح الشخصية تختلف عن حصيلة الشرائح العينية ، وكذلك الأمر بالنسبة للشرائح المتعددة ، كما أن تركيز الهيكل الضريبى على الضرائب المباشرة أو على الضرائب غير المباشرة له أثره على الطاقة الضريبية .

٥ ـ النظام الاقتصادى السائد : ففى النظم الاشتراكية التى تكفل حياة المواطن فى مرضه وشيخوخته وبطالته تختلف الطاقة الضريبية فيها عن تلك الموجودة فى النظم الرأسمالية ، كما أن النظام الرأسمالى يعتمد على الضرائب فى تمويل ايرادات الميزانية العمومية للدولة بدرجة أكبر من النظام الاشتراكى .

أما بالنسبة للانفاق فى القطاع الحكومى فانه يتميز بالتزايد الكبير الناتج عن اتساع أعمال الدولة ومهامها نتيجة التغير الأساس فى مفهوم نظريات الحكم الحديث . وقد أدى هذا التزايد فى بعض الدول الى عجز دائم بين مواردها الضريبية ونفقاتها الجارية .

ونخلص من هذا الاستعراض السريع للادخار الاختيارى الى أن مقدرة الدول المتخلفة على الادخار الاختيارى أقل بكثير من مقدرة الدول المتقدمة فمدخرات القطاع العائلى تكاد تكون معدومة فى معظم الدول المتخلفة نظرا لانخفاض مستوى الدخل القومى وسوء توزيعه وانتشار الفقر وارتفاع نسب الاستهلاك ويعتبر قطاع الأعمال القطاع الوحيد تقريبا الممكن اعتباره كمصدر من مصادر

الادخار الاختيارى فى الدول المتخلفة . أما القطاع الحكومى فيعانى من عجز مستمر فى معظم الدول المتخلفة نظرا لزيادة النفقات عن الايرادات .

ثانيا ـ القروض العامة الداخلية :ـ

ضعف الموارد الضريبية فى البلدان المتخلفة وتزايد الانفاق الحكومى الجارى فيها ، قد أديا الى تلاشى امكانية تحقيق ادخارات حكومية يمكن استعمالها فى تمويل التنمية الاقتصادية . ولقد نشأ عن ذلك كله التفكير بضرورة اللجوء الى مصادر أخرى لتمويل التنمية ، منها ما يتعلق بتحويل جزء من ادخارات القطاع الخاص الى القطاع العام عن طريق القروض العامة ، ومنها ما يتعلق بغرض ادخار اجبارى على الشعب عن طريق القروض الاجبارية والتضخم النقدى .

وقد تغيرت نظرة الاقتصاديين الى القروض العامة تغيرا جذريا بانتشار المبادىء الكنزية اذا كانت المبادىء التقليدية التى أسسها آدم سميث وريكاردو تحتم على الحكومة الاقتصار على الضرائب لتمويل نفقاتها والامتناع عن الاقتراض لما له من أثر فى انقاص استثمارات القطاع الخاص التى لا يمكن للحكومة أن تعوضها بانفاقها نظرا لما تتصف به الحكومة من اسراف وتبذير ، فضلا عن أن منافسة الدولة للافراد بالاقتراض من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة ، وبالتالى الى انقاص الاستثمار . أما كينز فقد أتى بنظريته فى سياسة استحداث العجز فى الميزانية والاعتماد

فى التمويل على القروض مبررا ذلك بضرورة خلق الطلب الفعال واحداث الرواج والتوسع فى النشاط الاقتصادى .

وتتميز القروض العامة الداخلية بعدد من الصفات منها :-

١ - ان القرض الداخلى لا يزيد فى مديونية الدولة الخارجية وبالتالى ليس له أثر مباشر على سعر الصرف . كما ليس له أثر على ميزان المدفوعات عند اعادة دفع هذه القروض .

٢ - ان القرض الداخلى لا يؤدى الى اخراج فوائده خارج البلاد بل تبقى داخل البلد ليفيد منها أبناؤه ومواطنوه .

٣ - ان شروط القروض الداخلية أيسر من شروط الاقتراض الخارجى .

٤ - ان للقرض الداخلى تكلفة معينة هى سعر الفائدة ، الأمر الذى يستدعى بصورة خاصة أن لا يعتمد الى الاقتراض الا لتمويل المشروعات الانتاجية التى تمول نفسها بنفسها ، أى التى تغل دخلا تستطيع منه وفاء القرض وفوائده فى المستقبل .

٥ - ان من شأن القرض ، وفقا لبعض الآراء أن يوزع أعباء التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة ومن ثم توزيع أعباء التنمية الاقتصادية على أكثر من جيل .

٦ - الا أن من شأن القرض الداخلى أن يؤدى الى اعادة توزيع الدخل على الطبقات الغنية التى تستطيع الاكتتاب فى القرض ،

اذ أن دفع فوائد القرض وأقساطه انما تسدد فى الغالب من حصيلة الضرائب غير المباشرة التى يدفعها الفقراء وتذهب الى الطبقة الغنية ، وهذا الأمر بلا شك من صفات القرض السيئة .

٧ ــ قد يؤدى القرض الداخلى الى اعادة ادخال الأموال المكتنزه الى الدورة الانتاجية وذلك بسحب هذه الأموال من الأفراد وقيام الدول باستثمارها .

والجدير بالبحث بالنسبة للقروض الداخلية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ، التأكيد على استعمالها فى المشروعات الأكثر انتاجا من المشروعات التى كان من الممكن أن تمولها هذه القروض لو بقيت مع أصحابها . الا أن هناك عددا من الصعوبات التى تقف فى وجه الحصول على هذه القروض فى الدول المتخلفة منها ضعف الادخار المحلى ، وانتشار الاكتناز ، وفقدان السوق النقدية والمالية ، وتزعزع الثقة بالحكومة فى بعض البلدان .

ثالثا ــ التمويل بالعجز :ــ

لم يلق موضوع من المواضيع المالية ترحيبا فى البلدان المتخلفة أكثر مما لقيه موضوع التمويل بالعجز ، ذلك أن هذه الوسيلة السهلة اليسيرة تمكن الحصول دون مشقة على الموارد المالية اللازمة لتأمين أنواع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التى تتطلبها هذه البلدان فى وقت تعجز فيه الموارد الضريبية على أنواعها المختلفة عن تأمين حاجات المال . والتمويل بالعجز فى

أبسط صورة هو قيام الدولة باصدار كميات جديدة من النقد بدون تغطية ووضعها ، وضع التداول أو هو الاستقراض من مؤسسة الاصدار لقاء سند على الدولة توضع فى التغطية .

والتمويل بالعجز صورتان أساسيتان وهما : التمويل بالعجز الذى من شأنه زيادة الانفاق الحكومى ، والتمويل بالعجز مع ابقاء حجم الانفاق الحكومى على حاله ، أى الاستعاضة عن جزء من الضرائب بموارد تؤخذ بطريق التمويل بالعجز .

ويعتبر بعض الاقتصاديين أن التمويل بالعجز وسيلة خطرة لا يجوز الالتجاء اليها الا فى الظروف الاضطرارية غير العادية كالحروب مثلا . فأصحاب المدرسة النقدية كانوا يدعون الى ضرورة التمسك بالنقود السلعية والى ضرورة الحد من قدرة المصارف على اصدار الورق النقدى حتى لا تتعرض قيمة النقد للتدهور . وبسيطرة الفكر الكنزى على علم الاقتصاد فى الثلاثينيات من هذا العصر ، انهزمت الأفكار التقليدية ، اذا استطاع كينز أن يبين خلل رأى التقليديين الذين بنوا نظريتهم على فرضية الاستخدام الكامل ، تلك الفرضية التى جذبتها الأحداث التى مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية فى أكبر أزمة اقتصادية عرفتها فى الثلاثينيات وبعد ذلك دعا كينز الى ضرورة قيام الحكومة بمعالجة أزمة الركود والبطالة وذلك بزيادة الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد القومى عن طريق زيادة الانفاق الحكومى الممول بالعجز .

التمويــل الخارجــى

لقد ازدادت حصة الفرد من المعونات الخارجية بشكل لـــم يعهده العالم من قبل كما أنها اتخذت أشكالا مختلفة تتدرج مــن القروض المباشرة الى التسهيلات الائتمانية الى تقديم منتجات معينة كالفــوائض الزراعية أو الخبرات والمساعدات الفنية ، والدراســات والنصح والتدريب . بالاضافة الى أن مصادر هذه القروض والمعونــات قد تطورت تطورا جليا . اذ لم تعد محصورة فى نطاق الأفــراد والهيئات والجمعيات أو للدول ، بل تعدته الى مستوى المؤسســات الدولية والاقليمية والمنظمات العالمية ، ولقد رافق كل ذلك تطورا فى الشروط التى تمنح بها هذه القروض ، فتخلت الى حد كبير عن ثوب التبعية السياسية والاقتصادية التى كانت تفرضه على الدول المستقرضة لتبقى فى كثير من الحالات على الصفات التجارية المحضة فقط التــى تلازم عادة هذه القروض .

ولتوضيح مدى حاجة البلدان المتخلفة الى القروض الأجنبيــة فلابد لنا من الاشارة الى أن التقديرات التى وضعها خبراء الأمــم المتحدة فى مجرى الأبحاث المتعلقة بوسائل التنمية الاقتصادية فــى البلدان المتخلفة تشير الى أن القروض الخارجية اللازمة لزيادة دخل الفرد بنحو ٢ ٪ فى جميع البلدان المتخلفة (باستثناء أوربــا واليابان) تبلغ نحو ١٣٫٨ مليار دولار وذلك بالاضافة الى ادخارات

هذه البلاد الخاصة والمقدرة بنحو ٢ر٥ مليار دولار ، كما أن التقديرات التى وضعتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تبين أن احتياجات البلاد المتخلفة اقتصاديا من القروض الخارجية تبلغ نحو ٨ مليارات دولار سنويا ـ ولعل هذه الأرقام وان كانت تقديرية بحته ، الا أنها تبين بلا شك مدى حاجة الدول المتخلفة الى رأس المال ٠

وبالرغم من كون الاقتراض فى البلدان المتخلفة ينبع من الحاجة الى البضائع الرأسمالية لاستخدامها فى عملية التنمية وتكوين رأس المال ، الا أن هذين الأمرين ليسا متلازمين ، اذ يمكن أن يستخدم القرض فى شراء موارد استهلاكية ، ومع ذلك تتم عملية التنمية ويزداد الرأسمال الوطنى وذلك اذا ما سمح استيراد المواد الاستهلاكية بتحويل قسم من الموارد الاقتصادية الوطنية ، التى كانت تستهلك سابقا ، الى عملية التكوين الرأسمالى ، وتتجلى هذه الحالة بصورة واضحة فى المعونات الاقتصادية والمقدمة بشكل قروض زراعية ٠

واذا كانت الحاجة الى الاقتراض عامة فى البلاد النامية ، فلابد من معيار يبين المقدار الصالح للدولة التى سوف تقرضه ٠ والجواب التقليدى على هذا السؤال هو أن حجم الاقتراض يجب أن يتم تحديده عن طريق تحديد الفرق بين حجم الاستثمار المطلوب وحجم الادخار الوطنى المتاح للدولة فى حدود الحالة التوازنية للاقتصاد ٠ الا أن هذا الجواب يلقى عبء تحديد حجم القرض على

تحديد حجم الاستثمار ، الأمر الذى لا يدل دلالة قاطعة على قـــدرة البلد على استيعاب هذا القرض أم لا . لذلك فقد عمد الى استنبـــاط أدلة أخرى من شأنها تحديد البلد على استيعاب القروض الخارجية .

ويجب ملاحظة أن القدرة على الاستيعاب أو الاستعمال المنتـــج للقرض لا يمكن أن تكون محدودة فى المدى الطويل الاجل ، اذا ما أقتنعنا بالفكرة القائلة بأن الهدف من الاقتراض هو زيادة الموارد المتاحــة لا اضافة موارد جديدة معينة . أما فى المدى القصير الأجل فـــان القدرة على الاستيعاب خاصة اذا كان القرض يشكل موارد رأسمالية ، تكون محدودة بمعدل توفير العوامل والتسهيلات المكملة وفقـــــــط التوازن الاقتصادى والنقدى فى البلاد وامكانية الاستعمال المنتـــج للمشروع المقام ، اذ لا يكفى أن يقام المشروع أو يؤسس العمــــــل للقول بأن الاستيعاب قد حصل ــ بل لابد من وضع المشروع أو العمـــل موضع الاستعمال المنتج ومن المعايير التى يضعها المصرف الدولـــــى للانشاء والتعمير لتحديد قدرة بلد ما على استيعاب القـــــــروض الخارجية هى مدى توفير الدراسات والتصاميم الهندسية للمشاريع التى تثبت ربحيتها الاقتصادية .

كما أن هناك معيارا آخر تستعمله الهيئات المصرفية المقرضة فى كثير من الأحيان ، هو مدى قدرة المشروع على اعادة تسديـــــد القرض الذى استعمل من أجله . ورغم أن القدرة على اعادة الدفـــــع لا تحدد القدرة على الاستيعاب الا بمقدار ما تقتضيـــه السلامـــــة الاقتصادية للبلد ، الا أنها أمر هام يجب أن يتم حسابه بصـــورة

دقيقة على أساس مقدار قابلية القرض على زيادة الانتاجية العامة في الاقتصاد ، وقدرة الحكومة على اقتطاع النسب الضرورية من الانتاجية المضافة عن طريق سياسات الضرائب والأسعار ، وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستقطاعات ، التي من شأنها أن تزيد من الصادرات أوتنقص من الواردات ليتم الوفاء بالقرض .

وتنقسم مصادر الاستثمارات الخارجية الى ما يلي :-

أولا - الاستثمارات الخاصة الأجنبية :-

ويشمل هذا النوع من الاستثمارات على استثمارات القطاع من أصحاب أعمال ورأسماليين ويتكون من استثمارات مباشرة أو استثمارات غير مباشرة . وتشمل الاستثمارات المباشرة المساهمة المباشرة في التنمية الاقتصادية عن طريق انشاء فروع للشركات والمؤسسات الأجنبية بالدول المتخلفة المقترضة ، كما يتحمل المقرض عبء الادارة والتوجيه والاشراف الكامل على القرض مثل فروع البنوك والشركات الأجنبية التي كانت تعمل في مصر قبل التمصير في عام ١٩٥٧ ، أما الاستثمار المباشر فيشمل مساهمة المستثمر الأجنبي فقط في أسهم وسندات الشركات الوطنية مع ترك الادارة والتوجيه للدول المقترضة .

ويمتاز الاستثمار المباشر بكثير من المزايا يمكن ذكرها فيما يلي :-

١ - لا يتحمل المواطن عبء استخدام الاستثمار المباشر لأن دفع أقساط هذا الاستثمار والفوائد يتم عن طريق الأرباح .

فاذا حقق المشروع أرباحا أمكن دفع هذه الالتزامات . أما في حالة الاستثمار الغير مباشر فان المواطنين ملزمين بدفع الفوائد وأقساط الذين المستثمر سواء حقق المشروع ربحا أم لم يحقق . وذلك عن طريق دفع الضرائب .

٢ - في حالة الاستثمارات المباشرة يكون عامل الربح هو الدافع الوحيد لهذه الاستثمارات ، ومن ثم يوجد ضمان بجدية المشروع من الناحية الاقتصادية . أما في حالة الاستثمارات الغير مباشرة فمن الجائز أن تستخدم الدولة هذه القروض في تمويل مشروعات غير مضمونة اقتصاديا .

٣ - يحضر الاستثمار المباشر للدول المتخلفة الكثير من الخبراء والتطور التكنولوجي والادارة الحسنة والعمال المهرة . ويؤدي ذلك بالطبع الى انتشار الوعي الانتاجي والخبرات بالدول المقترضة .

٤ - يستخدم جزء من الأرباح المتحققة في حالة الاستثمار المباشر في اعادة استثمارها بالدول المتخلفة مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة . أما في حالة الاستثمار غير المباشر فان ما تدفعه الدولة من فوائد للأسهم والسندات يحول للخارج بالكامل وبالتالي لا تستفيد منه الدولة في اعادة استثمارها بها .

٥ - تميل الاستثمارات المباشرة الى تمويل مشروعات التصدير وذلك لضمان حرية تحويل جزء من رأس المال والأرباح للخارج .

ويؤدى ذلك بالطبع الى زيادة الصادرات وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات .

٦ - يضيف الاستثمار المباشر زيادة حقيقية للدخل القومى عن طريق اختياره لمشروعات انتاجية ، لأنه لا يعقل أن يوجه هذا الاستثمار الى المشروعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيرها .

ثانيا - المنح والقروض الحكومية :-

تحتاج الدول المتخلفة الى الكثير من رءوس الأموال الأجنبية مما يجعلها لا تعتمد على مصدر واحد من مصادر التمويل . بالاضافة الى ذلك فان انتشار حركات التحول الاشتراكى بين الدول المتخلفة واستخدامها للتخطيط كوسيلة للتنمية الاقتصادية وما يتبع ذلك بالتبعية من تأميم ومصادرة لرءوس الأموال الأجنبية ، أدى الى خوف رأس المال الخاص واحجامه عن تمويل مشروعات التنمية بالدول المتخلفة . ومن ثم تسعى الدول المتخلفة للحصول على قروض وهبات من حكومات الدول المتقدمة فى العالم . وقد انتشر هذا النوع من التمويل بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لكثرة تدخل الحكومات الدول المختلفة فى الشئون الاقتصادية . وتمتاز مثل هذه القروض بكبر حجمها مما يناسب المشروعات الضخمة التى لا يقدر رأس المال الخاص على تمويلها . كذلك تعطى الدول المقترضة الحرية التامة فى التصرف فى توجيه هذه الاستثمارات نحو مشروعات التنمية التى تتناسب مع ظروفها الاقتصادية . فمثلا القروض التى حصلت عليها

مصر من الاتحاد السوفييتى لتمويل مشروع السد العالى ومشروع مجمع الحديد والصلب وهى مشاريع ضخمة لا يقدر رأس المال الخاص على تمويلها ، تعتبر قروض حكومية • كما أنه يلاحظ أن سعر فائدة رأس المال الخاص ، فمثلا القروض التى تحصل عليها مصر من الاتحاد السوفييتى تحسب فائدتها بمعدل ٢ ٪ • فى حين أن قروض رأس المال الخاص تصل فائدتها الى ١٥ ٪ أحيانا ، فضلا عن ذلك فان القروض الحكومية تكون دائما لمدد طويلة الأجل تصل الى ٣٠ عام يمكن التسديد خلالها ، وهذا غير متوفر فى قروض رأس المال الخاص •

ولكن العيب الوحيد الممكن توجيهه للقروض الحكومية هو أنها تميل الى الظروف السياسية أكثر من مراعاة الظروف الاقتصادية •• فمثلا القروض والمساعدات الاقتصادية الأمريكية تعطى لحلفاء أمريكا فقط ، وكذلك القروض والمساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى تعطى لحلفائه فقط وهكذا فضلا عن ذلك فان هذه القروض والمنح وغيرها من المساعدات الاقتصادية تستخدم أحيانا للضغط السياسى على الدول المقترضة ، ومن ثم تربط الدول المقترضة بالاتجاه السياسى الخارجى للدول المقرضة •

ثالثا — القروض والمنح الدولية :—

تخشى بعض الدول المتخلفة من التمادى فى الاعتماد على القروض والمنح الحكومية أو رأس المال الخاص لما لهذه المصادر من مساوىء قد تضر الاقتصاد القومى • ولهذا تلجأ الدول المتخلفة الى

المنظمات والمؤسسات الدولية لمدها باحتياجاتها من الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية . وتمنح مثل هذه القروض والاعانات طبقا للقواعد المالية المعمول بها فى مثل هذه المنظمات الدولية ، كما أنها تمنح بعد اجراء دراسات مستفيضة لضمان جدية المشروعات المراد تمويلها .

